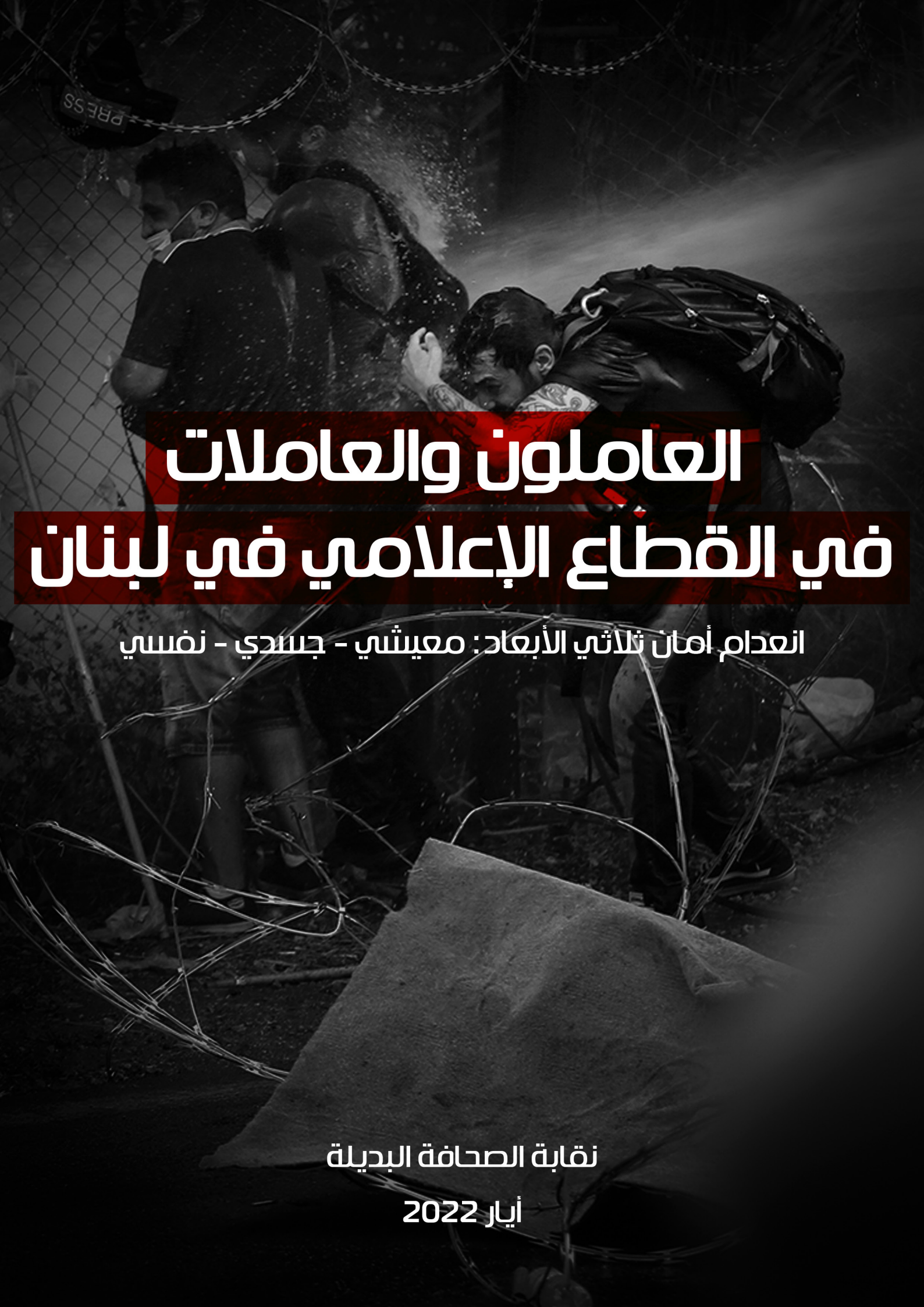

العاملون والعاملات في القطاع الإعلامي في لبنان

انعدام أمان ثلاثي الأبعاد: معيشي - جسدي - نفسي

نقابة الصحافة البديلة

أيار 2022

الباحثة: ناي الراعي
ساعدت في البحث: غادة الحداد
تصميم: محمد ياسين
صورة الغلاف: مروان طحطح

تمت المقابلات بسرية وخصوصية نزولاً عند طلب من قابلناهم(ن)، مع تعهّد بعدم الكشف عن هويتهم(ن) أو عن أي معلومة تدلّ عليها.

أُنجزت هذه الدراسة بتمويل من مؤسسة **"فريدريش إيبرت" (FES)** - مكتب بيروت. الآراء الواردة فيها هي آراء الباحثة والمستطلعين والمستطلعات فقط ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة.

يسمح تجمّع **"نقابة الصحافة البديلة"** باستخدام المحتوى والنتائج المذكورة في هذه الدراسة شرط ذكر التجمّع كمصدر في كلّ مرة يتمّ الاعتماد عليه.

تجمع نقابة الصحافة البديلة

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

جدول المحتوى

مقدّمة	5
السياق السياسي	5
السياق الحالي للعاملين والعاملات في المجال الإعلامي	5-6
نشأة وسائل الإعلام وظروفها الحاليّة	7
الصحافة المكتوبة	7
الصحافة المرئية والمسموعة	8
المنهجية	9
المُخرجات	12
المنحى الأول – الأمان الاقتصادي والوظيفي	12
النمط الأول – الانخفاض الحاد في الرواتب	12
النمط الثاني – ممارسات الصرف التعسّفي وما يسبقه من انتهاكات	15
النمط الثالث – الدوامات الحرّة	18
المنحى الثاني – الأمان الجسدي والنفسي	21
النمط الأول – الاستهتار بسلامة المراسلين والمراسلات	24
النمط الثاني - الأمن بمبادرة فردية	24
النمط الثالث - غياب الدعم النفسي	26
النمط الرابع – غياب التعويض	26
المنحى الثالث – الشعور بالأمان في العمل	27
النمط - مهنة إقصائية للنساء	30
تحليل	33
خلاصة	42

ملخص تنفيذي

يعيش لبنان انهياراً اقتصادياً ومالياً واجتماعياً ينعكس على مؤسّسات البلد وأنشطة المجتمع كافة، وتالياً القطاع الإعلامي. لا ينفصل وضع العاملين والعاملات في القطاع الإعلامي عن حالة عموم المواطنين والمواطنات في بلد مرّ في السنوات الأخيرة بأزمات مُضاعفة ومُتلاحقة ومستمرّة – من انهيار اقتصادي ومالي وسياسي، وصولاً إلى تفجير مرفأ بيروت الذي دمّر نصف العاصمة وشرّد مئات الآلاف من سكانها في عام 2020. إلى ذلك، عمّق وباء كوفيد19- بين عامي 2020 و2021، من حدّة الأحداث والأزمات في لبنان، مشكّلاً مع الانهيار الاقتصادي ما اصطلح على تسميته بـ "الكارثة المزدوجة".

إن إرهاصات الانهيار بدأت تطال العاملين والعاملات في القطاع الإعلامي منذ مطلع القرن الحالي (عام 2000)، مع موجات متتالية من الصرف الجماعي من مؤسّسات إعلامية متفرّقة، منها صحف البيرق، النهار، المستقبل، البلد، الحياة واللواء؛ ومؤسسات إعلام مرئي منها المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل. إلا أن الانهيار الاقتصادي وتتابع الحوادث العنيفة والخطرة التي رافقت تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، فضحت الهشاشة المُزمِنة لوضع العاملين والعاملات في المجال الإعلامي.

وجد هؤلاء أنفسهم أمام المهمّة الشاقة المتمثلة بمتابعة وتغطية حوادث على درجة عالية من الخطورة بدون الدعم والمؤازرة الكافيَين من مؤسساتهم(ن)، وبدون ضمانات بتغطية الخسائر التي قد تقع عليهم(ن) أثناء تأدية واجبهم(ن) المهني، وبدون متابعة كافية لأوضاعهم(ن) بعد أي خسارة أو إصابة قد يُمنون بها بسبب وظيفتهم(ن).

يفتقد القطاع الإعلامي في لبنان الى إحصاء دقيق للوسائل الإعلامية في لبنان وعدد العاملين والعاملات فيها. إن الأرقام المتاحة لدى النقابات ليست شاملة ولا تمثل مجموع العاملين والعاملات في الإعلام في لبنان، لذا تعذّر الحصول على الأعداد الدقيقة للمصروفين والمصروفات من المؤسسات الإعلامية، بسبب امتناع المؤسسات في معظم الحالات عن التصريح عن عدد العمال والعاملات الذين صرفتهم(ن)، وامتناع غالبية المصروفين والمصروفات أنفسهم(ن) عن التبليغ عن الصرف، أو الظهور في الإعلام، أو اللجوء إلى مجالس العمل التحكيمية لتحصيل حقوقهم(ن).

لهذا الغرض، شرعت هذه الدراسة – من خلال استبيان 127 عاملاً وعاملة في المجال الإعلامي، وجمع تجارب 21 صحافياً وصحافية من خلال مقابلات معمّقة ومجموعات مركزّة – إلى إجراء مسح أوّلي لواقع الكوادر البشرية في هذا القطاع في ظل الكوارث المُضاعفة لإلقاء الضوء على الحالة المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات في لبنان بين عامي 2019 و2021، أي منذ وقوع الأزمة الاقتصادية وفي العامين التاليين من تفاعلها.

برز مفهوم الأمان كمحور أساسي في هذه الدراسة، وتفرّع إلى ثلاثة مناحٍ: الأول، هو منحى الأمان المعيشي – أي الحالة المعيشية للعاملين في القطاع من ناحية الرواتب والتقديمات

الاجتماعية التي تؤمنها المؤسسات، خاصة مع الشحّ الماليّ في ظلّ الانهيار الاقتصادي والنقدي والاجتماعي. وقد طغى الشعور بانعدام الأمان المعيشي لدى غالبية المشاركين والمشاركات في الدراسة.

المنحى الثاني، هو منحى الأمان الجسدي، حيث ركّزت الدراسة على السلامة الجسدية عند تأدية الوظيفة، تحديداً من ناحية التدريب على السلامة الجسدية، وتأمين المستلزمات الوقائية الخاصة كالخُوذ والسترات الواقية، والمتابعة والتعويض المادّي والمعنوي. ظهر هنا ايضا، شعور غالبية المشاركين والمشاركات في هذا البحث بانعدام الأمان الجسدي خلال تأدية واجبهم(ن) المهني، ما يدفعهم(ن) إلى المبادرة شخصيا للحصول على تدريبات "البيئة العدائية" بغياب اي سياسات حمائية او وقائية تبادر بها مؤسساتهم(ن).

أما المنحى الثالث فهو منحى الأمان في العمل، وركّزت المقابلات والمجموعات المركزة على التمييز و/أو الإقصاء داخل المؤسسات الإعلامية الذي تتعرض له الصحافيات على أساس الجندر (النوع الاجتماعي)، مع ما يشمله ذلك من تحرش وابتزاز جنسي تتعرض له الصحافيات داخل المؤسسات وخارجها خلال تأدية عملهن. كما أظهرت شهادات المشارِكات في البحث أنهنّ يصنّفن مجال عملهنّ على أنه "مُقصٍ للنساء".

يقدم القسم الأخير من هذه الدراسة، تحليلاً للأنماط التي ظهرت في كلٍّ من هذه المناحي. إضافة إلى تشخيص وضع القطاع الإعلامي في لبنان منذ نشأته الذي يُبيّن عدداً من التشوّهات البنيوية؛ أبرزها الاستثمار السياسي المحلي والإقليمي، المساكنة بين الإعلام والسياسة من جهة، وبينه وبين عالم المال والأعمال من جهة ثانية.

مقدّمة

السياق السياسي

استنزفت الحرب اللبنانية (1975 - 1990) البنى التحتّية الاجتماعية والاقتصادية للبنان، وتركت سكّانه في حالة صدمةٍ نفسيّة جماعيّة شديدة. كما أمعنت في ترسيخ الانقسامات الطائفية في البلاد، ومكّنت ائتلاف أمراء الحرب من إحكام قبضتهم على الحكم، بدون محاسبة. كان للحرب أثر عميق على سكان البلاد ممن عايشوها، سُلبوا طفولتهم، فقدوا أحبتهم وتعطّلت مساراتهم(ن) التعليمية والمهنيّة. كما أثّرت الحرب في الأجيال اللاحقة التي تعرفت إليها من خلال سرديات وروايات متعددة من الأهل أو من التأريخ المنحاز، هي غالباً روايات تعزز الانتماءات السياسية والانقسام الطائفي.
تلت الحرب حقبة تعددت فيها أشكال الأزمات، من احتلال عسكري أجنبي واغتيالات سياسية وتفجيرات متنّقلة، إلى فترات جمود حكومي واضطرابات سياسية، وانقسامات بين أركان الطبقات الحاكمة. في العقود الثلاثة الأخيرة، اختلفت أشكال الأزمات في البلد لتشمل أزمات اقتصادية ومالية حادّة هي الأسوأ منذ الحرب اللبنانية عام 1975، مع ارتفاع غير مضبوط لأسعار السلع الأساسية من غذاء ووقود، وتعنّت المصارف واستمرارها باحتجاز أموال الناس.
عمّق وباء كوفيد19- غير المُتوقع وتداعياته الهائلة، من حدّة الأحداث والأزمات في لبنان، مشكّلاً مع الانهيار الاقتصادي ما اصطلح على تسميته بـ "الكارثة المزدوجة" قبل أن يأتي الانفجار المأسوي في مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020، الذي حصد أكثر من 230 ضحية، و7500 جريح و300 ألف مشرّد كضربة قاسمة للبنى الاجتماعية في لبنان[1]. وكعادتها، تخلّت الدولة اللبنانية عن واجباتها في إعانة المتضرّرين من الانفجار الكارثي. وفي غياب الدعم الحكومي لناحية الخدمات الاجتماعية والتعويضات المالية، تُرِك اللبنانيون - لا سيما الفئات الأكثر هشاشة منهم - يواجهون بمفردهم التجارب والمِحن الحياتيّة والعقبات البنيوية التي تعيق وصولهم إلى خدمات ضرورية.
تعيش البلاد انهياراً اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، ينعكس على مؤسّسات البلد وأنشطة المجتمع كافة، وتالياً القطاع الإعلامي. إلا أن وقع الانهيار الاقتصادي والماليّ كان مُضاعفاً على القطاع الإعلامي بسبب عامل أساسي هو الطفرة الإعلامية التي عرفها لبنان منذ أواخر الثمانينيات حتى عام 2010، والتي نتج عنها ضخ للمال السياسي بسبب حاجات إقليمية ودولية اتخذت من لبنان مسرحاً لصراعاتها. فيما وقعت الأزمات الاقتصادية والماليّة في حقبة تلت شحّاً في المال السياسي في السوق الإعلامي اللبناني[2] في عام 2010 جرّاء الأزمة الماليّة العالمية عام 2008، واندلاع الأزمة في سوريا عام 2011.

يأتي هذا البحث حول الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية للصحافيين والصحافيات في لبنان في ظل هذه الكوارث المُضاعفة، ليشكل نوعاً من مسحٍ أوليّ لواقع الكوادر البشرية في هذا القطاع، في بلد لم تقم سُلطاته بإجراء مسح رسميّ شامل لسكانه منذ ثلاثينيات القرن الماضي، في ما عدا مسوحات تقريبية لاحقة.

السياق الحالي للعاملين والعاملات في المجال الإعلامي

يعاني الصحافيون والصحافيات – إضافة إلى المصاعب والمخاطر الخاصة بعملهم(ن) اليومي في المجال الصحافي – من تبعات الانهيار الاقتصادي وتردّي الأوضاع المعيشية. زادت الضغوط

والمسؤوليات على الصحافيين والصحافيات على المستوى الاقتصادي والمعيشي، بسبب الانهيار الاقتصادي وما تبعه من حوادث عنيفة وخطرة رافقت تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، مروراً بجائحة كورونا ووصولاً إلى تفجير مرفأ بيروت في آب 2020. مما فَضَحَ هشاشة الأمن والأمان الجسديَّين والنفسيَّين للعاملين والعاملات في المجال الإعلامي. وجد هؤلاء أنفسهم أمام المهمّة الشاقة المتمثلة بمتابعة وتغطية حوادث على درجة عالية من الخطورة والأذى على الصعد الجسدية والصحية والنفسية بدون الدعم والمؤازرة الكافيَين من مؤسساتهم(ن)، وبدون ضمانات بتغطية الخسائر التي قد تقع عليهم(ن) أثناء تأدية واجبهم(ن) المهني، وبدون متابعة كافية لأوضاعهم(ن) بعد أي خسارة أو إصابة قد يُمنون بها بسبب وظيفتهم(ن).

غير أنّ العاملين في القطاع الإعلامي كانوا قد بدأوا يشعرون بإرهاصات الانهيار قبل عقدين، أي منذ مطلع القرن الحالي (عام 2000)، مع موجات متتالية من الصرف الجماعي للصحافيين والصحافيات من مؤسّسات إعلامية متفرّقة، منها صحف البيرق، النهار، المستقبل، البلد، الحياة، واللواء؛ ومؤسسات إعلام مرئي منها المؤسسة اللبنانية للإرسال وتلفزيون المستقبل.

إلى ذلك، ما من إحصاء دقيق للوسائل الإعلامية في لبنان كما لعدد العاملين فيها. على سبيل المثال، إن العدد المتاح في ما يخصّ المنتسبين إلى نقابة المحرّرين هو قرابة الـ 900 منتسب وفق جداول الشطب في انتخابات النقابة عام 2021، علماً أن الرقم غير نهائي كون النقابة زادت عدداً من المنتسبين الجدد. عدد المنتسبين إلى نقابة المحررين يشكّل جزءاً من مجموع العاملين في الإعلام في البلد؛ وتشير دراسة عن وضع الإعلام في لبنان صدرت عام 2018، إلى أن نسبة الصحافيين والصحافيات المعتمدين من قبل وزارة الإعلام اللبنانية من غير المنتسبين والمنتسبات الى نقابة المحررين تبلغ 75%[3]. مع الإشارة إلى أن عدد العاملين والعاملات في القطاع الإعلامي يفوق بكثير عدد الصحافيين والصحافيات المعتمدين من قبل وزارة الإعلام، أو عدد المنتسبين إلى نقابة المحررين، أو إلى نقابات أخرى مثل نقابة المصورين الصحافيين ونقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع، في حين أن الكثير من العاملين والعاملات لا ينتسبون أصلاً إلى أي من هذه النقابات.

لهذه الأسباب وسواها، تعذّر الحصول على الأعداد الدقيقة للمصروفين والمصروفات من المؤسسات الإعلامية، بسبب امتناع المؤسسات في معظم الحالات عن التصريح عن عدد العمال والعاملات الذين صرفتهم(ن)، وامتناع غالبية المصروفين والمصروفات أنفسهم(ن) عن التبليغ عن الصرف، أو الظهور في الإعلام، أو اللجوء إلى مجالس العمل التحكيمية لتحصيل حقوقهم(ن).

إلا أنه وبناءً على المقابلات التي أجريت لغرض البحث، توصلنا إلى عدد تقريبي للمصروفين والمصروفات من ثلاث مؤسسات إعلامية بين عامي 2019 و2021، وبلغ حوالي 200 عامل/ة على الأقل؛ وهذا العدد لا يشمل من صُرفوا من هذه المؤسسات أو سواها مما قبل عام 2019.

في ظلّ موجات الصرف، غاب تماماً الإطار النقابي الحامي للعاملين والعاملات في المجال للدفاع عنهم(ن) ومناصرة وتحصيل حقوقهم(ن) الوظيفية، كما غابت الحماية النقابية بمواجهة قمع أحزاب السلطة أو الاستدعاءات الجائرة للصحافيين سواء على خلفية التعبير عن الرأي، أو العمل الصحافي مثل التحقيقات الحساسة التي تطال الأشخاص النافذين في البلد. تجدر الإشارة هنا إلى أن الإطار النقابي المعني بحالات الصرف، لا سيما في المحطات التلفزيونية والصحف، يشمل عدداً من النقابات أبرزها نقابة العاملين في الإعلام المرئي والمسموع ونقابة المحررين. علماً أن الأخيرة مختلفة عن نقابة الصحافة التي تضم مالكي الصحف، لكنها مرتبطة بها بلجنة

مشتركة هي لجنة الجدول النقابي التي تقرّ المنتسبين الجدد إلى نقابة المحررين. هذه اللجنة تتعارض وأسس العمل النقابي حيث لا يمكن لأصحاب العمل أي مالكي الصحف (نقابة الصحافة) أن يقرروا من ينتسب من العمال أي الصحافيين والصحافيات إلى نقابتهم (نقابة المحررين). هذا التعارض مُضافاً إلى غياب فاعلية النقابات، أدى إلى اعتراضات متلاحقة كان آخرها إنشاء "تجمع نقابة الصحافة البديلة" خلال تظاهرات عام 2019، وهو تجمع يسعى إلى الحصول على تسجيل، ويُعنى بالدفاع عن حقوق الصحافيين والصحافيات ومنها الحق في الانتساب إلى النقابات من دون استنسابية. وسبق لهذا التجمع أن تقدّم بشكوى قضائية ضد نقابة المحرّرين ونقيبها جوزيف القصيفي، عام 2021، إثر انتخابات نقابة المحررين للطعن بالانتخابات معتبراً أنه قد شابها مخالفات انتخابية سنداً إلى تقرير الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات (لادي).

نشأة وسائل الإعلام وظروفها الحاليّة

فشل الإعلام في لبنان رغم سمعته التي تضعه في مصاف الأكثر تحرراً في المنطقة العربية، في المساهمة في تنمية المجتمع[4]. فقلّة من الوسائل الإعلامية اليوم، تتناول قضايا فئات المجتمع كافة، بل إنّ معظمها يتكلّم باسم فئة سياسية وطائفية ولمصلحة هذه الفئة دون سواها، ما يعزّز الانقسام السياسي والفرز الاجتماعي. ورغم اتّسام البيئة الإعلامية في لبنان "بظاهر تعدّدي" على حدّ تعبير الباحث في مجال الإعلام نبيل دجاني، ورغم أنّ غالبية المؤسسات مملوكة من القطاع الخاص وليس من الدولة، تبقى حرية الإعلام المُفترضة في لبنان – كما في سائر دول العالم العربي – محدودة، إلّا أنّ الفرق بين لبنان وسائر دول المنطقة هو أنّ جذور هذه الضوابط هي في البُنى والمؤسسات الطائفية والماليّة المُسيطرة على القطاع الإعلامي، وليس في الدولة – أو أي جهاز رسمي. والسبب في ضعف الدور التنظيمي للدولة على المؤسسات الإعلامية هو انعدام وجود دولة حقيقية، بل "ائتلاف لقوى ومموّلين طائفيين"[5] تفوق سلطة كلّ منها أي قوّة قد تمتلكها الدولة أو أي من أجهزتها الرسمية[6]. في ما يَلي مراجعة سريعة لسياق نشأة كل من القطاع الإعلامي المكتوب، والمرئي والمسموع.

الصحافة المكتوبة

اعتُبرت بيروت عاصمة النقاش السياسي، الإيديولوجي والثقافي في المنطقة العربية تاريخياً. وفي حقبة تاريخية سابقة، بلغت الصحافة المطبوعة أعلى نسبة من الصحف الخاصة للفرد الواحد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[7]. لذا جذب المجال الصحافي المكتوب الحيوي المتنّوع تمويلاً واهتماماً إقليمياً ودولياً. منذ ذلك الوقت، ارتبط الإعلام اللبناني باستثمارات ومصالح وتدخّلات سياسيّة إقليمية - وذلك بسبب موقع لبنان وتموضعه كساحة صراع إقليمية ودولية، واستغلال جهات خارجية متعددة حاجة وسائل الإعلام في لبنان إلى التمويل، لتمرير أجنداتها ورسائلها. وهنا تبرز أسماء نافذين، منها أسماء أفراد من العائلة المالكة السعوديّة، الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، والزعيم الليبي الراحل معمّر القذافي[8]. لم تقتصر مصادر تمويل القطاع الصحافي المكتوب في لبنان على جهات إقليمية، بل شملت أيضا أطرافاً سياسية داخلية.

يحتّم قانون المطبوعات والنشر الصادر في العام 1962، الذي شَمَل الدوريّات السياسية وغير السياسية، استصدار ترخيص مسبق قبل إصدار دوريّة سياسية. وهذا ما يعتبره المدير التنفيذي لـ"المفكرة القانونية" المحامي نزار صاغية نوعاً من الامتياز، لأنّه خلق استثناءات للمبدأ العام الذي يتيح للجميع القدرة على الكتابة والنشر. تعمّد المشرّعون إخضاع الدوريّات والمنشورات لنظامين إداريّين مُختلفَين، ففي حين بقي الترخيص للمطبوعات غير السياسية مفتوحاً، حددّ القانون حدّاً أقصى من التراخيص الممكن إصدارها للمطبوعات السياسية، هو 25 مطبوعة سياسيّة يوميّة، و20 مطبوعة سياسية موقوتة (دورية) - على أن يكون 15 منها يوميّة عربيّة، أو 12 دوريّة عربية[9]. وهكذا، توفقت التراخيص عن الصدور للمنشورات السياسية وبقيت محصورة بدائرة صغيرة من الأطراف والمتموّلين، ما يعني أن قانون المطبوعات والنشر لم يحوّل امتلاك منابر إعلامية سياسية إلى امتياز فحسب، بل تمادى في حصر هذا الإمتياز بقلة قليلة ومستبعداً الآخرين.
في العقد الأخير، واجهت الصحافة في لبنان تحدّيات بسبب النمو السريع لشبكات التواصل الاجتماعي والتحوّل إلى المنصّات الرقمية والدّعم شبه المعدوم من الدولة. إلى ذلك، خفضت دول الخليج تمويلها للإعلام المحلّي في لبنان مع انهيار عدد من الأنظمة التي كانت تدعم بعض المؤسسات الإعلامية المكتوبة من جهة، ومع تحوّل أولويّات عدد من هذه الدول السياسيّة وازدهار قطاعاتها الإعلامية واشتداد المنافسة الإعلامية الخليجية من جهة أخرى[10]. فشكّل ذلك، إلى جانب عجز المؤسسات الإعلامية اللبنانية عن خلق نموذج للتمويل مستقلّ عن التمويل الخارجي والاستثمارات الإعلانية، عاملاً أساسياً أدّى، في العقد الأخير، إلى إغلاق عدد من أشهر الصحف اللبنانية وأكثرها انتشاراً في البلاد - بعد أن اضطرّت أولاً إلى تقليص مجال عملها، وبعد أن عانت من شحّ ماليّ توقفت على أثره من تسديد رواتب موظفيها على مدى أشهر، وأحياناً سنوات. فقد أقفلت جريدة "السفير" نهائياً في العام 2016، وتَبِعتها "دار الحياة" في حزيران من العام 2019، بعد أن أبلغت موّظفيها قبل ستة أشهر من موعد الإقفال بأنّ المؤسسة عاجزة عن دفع التعويضات لهم[11]. كما توّقفت صحيفتا "المستقبل" في عام 2019 و"ديلي ستار" الإنكليزية في عام 2020 عن إصدار نُسخ ورقية، وتحّولتا إلى صحف إلكترونيّة بالكامل، قبل أن تغلق جريدة "المستقبل" نهائياً في منتصف عام 2019 و"ديلي ستار" في عام 2021؛ وكانت المؤسستان شهدتا في السنوات السابقة للاقفال موجات من الصرف التعسفي تلَت أشهراً من الامتناع عن تسديد الأجور. اليوم، بقيت عشر صحف يوميّة فقط وأقل من عشرين مجلة سياسّية أسبوعّية أو شهرّية نشطة، من أصل 110 مطبوعةً مرّخصة[12].

الصحافة المرئية والمسموعة

أما وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، فقد تشكّلت الى حدّ كبير "من إرث الحرب الأهلية"[13] بحسب الباحث في العلوم السياسية باسل صلّوخ. خلال الحرب، أنشأت الفصائل والميليشيات المختلفة محطات تلفزيون خاصة بها، وبثّت بشكل غير رسمي في جميع أنحاء البلاد. وقد أفرزت السنوات الأخيرة من الحرب 10 محطات تلفزيونية خاصّة، وأُنشئت أكثر من ثلاثين محطة أخرى.
ثمّ أتى قانون البثّ التلفزيوني في العام 1994 لإدارة هذا النمو والسيطرة عليه، فحَصر الرّخص التلفزيونية بين أيدي قلّة، مقصياً الآخرين، وحوّلها إلى امتيازٍ تحتكره أوليغارشية من خلال حصص طائفية غير مُعلنة أو معلنة. فنتج عن قوننة الامتياز هذه تحكّم كل طائفة وحزبها السياسي

بمحطته الخاصة. وعليه، فإننا حالياً في لبنان أمام قطاع إعلامي مرئي يقتصر على تسع محطات تلفزيونية محلّية مرخّصة تملك أغلبيتها، بشكل مباشر، أحزاب سياسية و-أو شخصيات سياسية حالية أو سابقة، بالإضافة الى التلفزيون الرسمي - تلفزيون لبنان، والى قنوات فضائية مقيمة في لبنان أو لها مكاتب في بيروت. الجدير بالذكر أنّ الإطار القانوني للإعلام المطبوع والمرئي والمسموع على حدّ سواء، صُمّم ليُبقي هذا القطاع ممسوكاً ومملوكاً ومحصوراً بين أيدي القوى السياسية والطائفية الحاكمة، والتي تبثّ رسائلها والبروباغندا الخاصة بها من خلال المؤسسات الإعلامية التي تملكها. وعزّز الإطار القانوني السطوة الحزبية-الطائفية عبر تشريعه لتأسيس المجلس الوطني للإعلام. ويُعتبر هذا المجلس جهازاً رقابياً غير فاعل لأنّ معظم قراراته ذات طبيعة استشارية، وكلّ أعضائه مُختارون على أسس طائفية وليس بحسب الخبرة في المجال.
في السنوات الأخيرة، عانت المؤسسات الإعلامية المرئية من أزمات ماليّة مشابهة لأزمات المؤسسات الإعلامية المكتوبة الآنف ذكرها، بحيث أقفل تلفزيون "المستقبل" نهائياً في أيلول 2019 بعد صرف مئتي موظّف من عاملين وتقنيين في موجة الصرف الأخيرة في عام 2019، وذلك بعد سنوات من احتدام أزمته المالية. كما يُعاني عدد من المؤسسات الإعلامية المرئية من أزمات مشابهة، إلّا أنّها لم تصرف موظفين وموظفات دفعةً واحدة. فمنها من اعتمد سياسة دفع نصف راتب بدل الراتب الكامل أو امتنع أحياناً عن دفع الرواتب كليّاً، وبعضها صرف موّظفين وموّظفات على مراحل مع تتالي الأزمات المالية، إثر تسويات "حبّية" مع وزارة العمل.

المنهجية

استعملت هذه الدراسة المنهج المسحي حيث أجرت مسحاً أوّلياً لعيّنة من الصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات في لبنان وحالتهم المعيشية-الاقتصادية-الاجتماعية في ظل الانهيار الاقتصادي، مع توالي الخضّات الأمنية والتطوّرات السياسية، وأبرزها تفجير مرفأ بيروت في الرابع من آب 2020 .
أخذت هذه المنهجية في الاعتبار ضخامة هذا التمرين واعترفت بعدم قدرة أي بحث على الإحاطة بالجوانب كافة لحياة العاملين والعاملات في هذه المهنة، لا سيما في سياق متغيّر ومتشعّب وعنيف مثل السياق اللبناني.
استندت المنهجية إلى ثلاث أدوات لجمع المعلومات: استمارة وزّعت على 127 عاملاً وعاملة في المجال الإعلامي، ومقابلات فردية معمّقة، ومجموعات تركيز. شملت المقابلات ومجموعات التركيز صحافيين وصحافيات من مؤسسات إعلامية مكتوبة وإلكترونية، بالإضافة إلى مراسلين ومراسلات من محطات تلفزيونية محلية ودولية عاملة في لبنان، وصحافيين وصحافيات بدوام حر، ومصوّر صحافي واحد. وقد راعت المنهجية التوازن الجندري.

ركّز البحث على ثلاثة مناحٍ في حياة العاملين والعاملات في المجال الإعلامي في لبنان، تتمحور حول مفهوم الأمان في حياة الصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات في لبنان.

- المنحى الأول، هو **الأمان الاقتصادي** – أي الحالة الاقتصادية والمعيشية للعاملين في القطاع لناحية الرواتب والتقديمات الاجتماعية التي تؤمّنها المؤسسات، خاصّة في ظل تراجع القدرة الشرائية للرواتب الناجم عن التضخّم وانهيار الليرة اللبنانية.

- المنحى الثاني هو **الأمان الجسدي-النفسي**، مع التركيز على السلامة الجسدية عند تأدية الوظيفة، تحديداً لناحية التدريب على السلامة الجسدية، وتأمين المستلزمات الوقائية الخاصة كالخُوذ والسترات الواقية، والمتابعة والتعويض المادّي والمعنوي[14].

- أما المنحى الثالث فهو **الأمان الوظيفي**، حيث ركّزت المقابلات والمجموعات المركّزة على التمييز و/أو الإقصاء داخل المؤسسات الإعلامية الذي يتعرّض له الصحافيون والصحافيات على أساس الرأي السياسي – في حال اختلافه عن السياسة التحريرية الطاغية في المؤسسة، و/أو على أساس النوع الاجتماعي مع ما يشمله ذلك من تحرّش وابتزاز جنسي تتعرّض له بشكل خاص الصحافيات داخل المؤسسات وخارجها خلال تأدية عملهن.

ركّز البحث في منحاه الأول – أي الأمان الاقتصادي - على عامل السنّ وسنوات الخبرة، حيث تمّت مقابلة صحافيين وصحافيات من الفئة العمرية التي تفوق 50 عاماً، ممن يملكون ويملكن أكثر من عشرين عاماً من الخبرة في المجال. وقد جاء الحرص على التركيز على هذه الفئة العمرية أولاً لأنّهم(ن) يملكون عقوداً من الخبرة في المجال وتاريخاً طويلاً في مؤسسات إعلامية محددة، ولهذا السبب قد لا يكونوا(ن) قادرين(ات) على مجاراة التطورات التكنولوجية التي غزت المهنة وتالياً أقل استعداداً للانتقال الى وظيفة أخرى حين تنخفض قيمة رواتبهم(ن). أمّا في منحاها الثالث- أي الأمان الوظيفي، سعت المنهجية الى مقابلة صحافيات – مراسلات تحديداً – اللواتي تؤكد الأدبيات في المجال الإعلامي والدراسات النسوية كما سرديات الزميلات، على مواجهتهنّ الدائمة لأنواع مختلفة من الانتهاكات والتحرّش أثناء تأدية واجبهنّ المهني.

انطلق البحث من نيّة إجراء **خمس مقابلات معمّقة في المنحى الأول مع صحافيين وصحافيات في الفئة العمرية التي تتخطى الخمسين عاماً وتحمل 20 سنة من الخبرة في المجال**، وعاملين وعاملات في مؤسسات إعلامية مرئية ومكتوبة تقليدية، إضافة إلى **خمس مقابلات مع عاملين وعاملات في وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية** - وذلك لمقارنة ظروف العمل بين الحيّزين، التقليدي من جهة، والأكثر حداثة ومواكبة للتطورات في المجال الإعلامي والإلكتروني من جهة ثانية.

كما سعى البحث إلى عقد أربع مجموعات تركيز:

- الأولى لاكتشاف أنماط الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيات والمراسلات أثناء تأديتهن واجبهن المهني من خلال نقاش بين أربع أو خمس مراسلات من وسائل إعلامية مختلفة.

- الثانية للبحث في أشكال الإقصاء الذي يتعرض له الصحافيون بسبب اختلاف آرائهم عن الخط التحريري لمؤسساتهم، وتضم خمسة صحافيين وصحافيات من مؤسسات إعلامية متنوّعة.

- الثالثة لتبيان العقبات التي تواجه الصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات بدوام حر (freelance).

- الرابعة لمناقشة أوضاع الصحافيين والصحافيات ممن شهدوا وشهدن على حقبة إفلاس وإغلاق المؤسسات التي كانوا يعملون فيها.

إلا ان عدداً من التحديات حال دون تنفيذ هذه المنهجية مما أدى إلى تعديلها. لذا عوض إجراء خمس مقابلات معمق مع صحافيين من الفئة العمرية ما فوق 50 عاماً، **اقتصر عدد المقابلات على ثلاثة**؛ وعوض إجراء خمس مقابلات مع عاملين وعاملات في وسائل إعلامية ومنصات إلكترونية، **تمّ إجراء مقابلتين**. أما في ما يخص مجموعات التركيز، فقد عُقدت ثلاث مجموعات - واحدة ضمت ثلاث مراسلات تحدثن عن الانتهاكات التي يتعرضن لها **في سياق تأديتهن لواجبهن المهني، ومجموعتان ضمّ كل منهما ثلاثة مراسلين ومراسلات، تحدثوا عن المناحي الثلاثة، وعوض مجموعة التركيز الخاصة بالعاملين والعاملات بدوامات حرّة، تمّ إجراء مقابلة ثنائية ضمّت صحافياً وصحافية**. أمّا مجموعة التركيز التي خُصصت لمناقشة أوضاع من شهدوا على حقبة إفلاس وإغلاق مؤسساتهم(ن)، **فتحوّلت إلى خمس مقابلات منفصلة - واحدة من مؤسسة "الحياة"، مقابلة من صحيفة "دايلي ستار"، مقابلتين من تلفزيون المستقبل. لذا بلغ مجموع من قابلانهم(ن) لغرض إتمام هذه الدراسة هو 21 صحافياً وصحافية**. يرتكز التحليل في المناحي الثلاثة على سرديات من قابلناهم(ن) من عاملين وعاملات في الإعلام، حيال تفاصيل مُعاشهم(ن) اليومي، وخبراتهم(ن) وتجاربهم(ن) مع مؤسساتهم(ن)، لاسيما في السنوات الثلاث الماضية، وذلك لاستخراج الأنماط العامة.

اشترط معظم من قابلناهم(ن) الإبقاء على أسمائهم مجهولة وألّا يشمل التقرير تفاصيل يمكن أن تكشف هويتهم(ن). لذا يتمّ تجهيل كل المُقابَلين والمُقابَلات في الدراسة، والاكتفاء بالإشارة إلى نوع المؤسسة التي ينتمون إليها من دون ذكر عناصر قد تُفشي هوياتهم(ن). يبقى الأساسي في هذا البحث أن تُستخرج الأنماط للتحليل والتمحيص، بغض النظر عن هوية من أدلى بالمعلومات.

قصور في المنهجية

اقتصرت عيّنة الصحافيين والصحافيات التي شملها هذا البحث على الساكنين والساكنات في العاصمة بيروت ونطاقها الإداري. كما تركّز المُقابلون والمُقابلات في فئة عمرية تتراوح بين 28 و40 عاماً إضافة إلى ثلاثة مقابلات فقط أجريت مع صحافيين وصحافيات من فئة عمرية أكبر، وبالتالي مع عدد أكبر من سنوات الخبرة في المجال. رغم تحديد هذه الفئة العمرية وسنوات الخبرة كعامل أساسي في المقابلات إلّا أنّ ضيق وقت الصحافيين والصحافيات الذين واللواتي تمّ التواصل معهم(ن)، وتعدّد انشغالاتهم(ن) حال دون ذلك. ظهر تحدّ أساسي عرقل مسار إجراء المقابلة ومشاركة عدد أكبر من الصحافيين والصحافيات في نطاق هذا البحث، هو الريبة من

الحديث بمواضيع متعلّقة بظروف العمل (حتى بعد التأكيد على إمكانية إتمام المقابلة بشكل مجهول والحفاظ على سرّية المعلومات حول الهوية)، وكذلك التخوف من مشاركة المعلومات أمام زملاء وزميلات لهم(ن) في مجموعات التركيز.
كذلك اقتصرت العيّنة على الصحافيين والصحافيات ممن يملكون ويملكن حدّاً أدنى من الامتيازات، فغالبية المشاركين والمشاركات في البحث يشغلون ويشغلن وظائف ثابتة، كما تخولهم(ن) سنوات الخبرة التي يمتلكونها العمل بدوامات حرّة إلى جانب الوظائف الثابتة أو فرض تحسين شروط العمل في وظائفهم(ن). لم تشمل عينة هذا البحث المتخرجين الجدد من كليّات الصحافة والإعلام، ولا فئات الصحافيين والصحافيات الأكثر هشاشة، مثل مراسلي الصحف في المناطق، ولا المصروفين والمصروفات ممن عجزوا عن إيجاد وظائف بديلة وتالياً ما زالوا عاطلين وعاطلات من العمل. كما لم تشمل العيّنة العمال والعاملات في إنتاج المحتوى كالمعدّين والمدققين اللغويين، والمولّفين والمحرّكين، وشملت مصوّراً صحافياً واحداً.

لذلك، وجُب اعتبارها مسحاً أولياً لحالة فئة متنوّعة – لكن محدودة - العاملين والعاملات في القطاع الإعلامي في ظلّ الانهيار الحاصل، على أن يتمّ البناء على مخرجات هذا المسح للتعمّق في حالة شرائح محددّة من هؤلاء أو توسيع عينة المُقابلين والمُقابلات، والغوص أكثر في قضية محددة من القضايا المذكورة في هذه الدراسة.

المُخرجات

المنحى الأول الأمان الاقتصادي والوظيفي

في ظل الانهيار الاقتصادي والمالي، وشحّ التمويل وتراجع الإعلانات نتيجة الأزمة، وبالتالي تراجع إيرادات المؤسسات الإعلامية - تظهر ثلاثة أنماط: الأول هو انخفاض الرواتب بشكل عام، وما نتج عن ذلك من انعدام الأمان الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي لدى الصحافيين والصحافيات، الثاني هو مجموعة أنماط متعلّقة بممارسات المؤسسات الإعلامية التي طردت صحافيين وصحافيات بشكل تعسّفي أو التي أغلقت في السنوات الأخيرة وسرّحت عاملاتها وعامليها، والنمط الثالث يتعلق بالتجارب والواقع المعيشي للصحافيين والصحافيات ممن يعملون بدوامات حرّة.

النمط الأول – الانخفاض الحاد في الرواتب

الجدير بالذكر، أن الصحافيين والصحافيات والموظفين والموظفات بدوامات ثابتة في المؤسسات الإعلامية المحلية، عانوا مما قبل الانهيار الاقتصادي وأزمة المصارف، من انخفاض رواتبهم(ن)، ومن غياب أي سلّم واضح للرواتب والزيادات والتقديمات الاجتماعية. حتى أنّ عدداً من المشمولين والمشمولات في هذه الدراسة ممّن أمضوا حوالي عقد من الزمن في مؤسسة إعلامية، لم

يحصلوا(ن) فيها على زيادة على رواتبهم(ن)، حتى بعد المطالبة لسنوات. كما امتنعت المؤسسات عن إعطاء أي جواب على الطلب حينها، وقد تسبب ذلك باستقالة زملاء لهم(ن).
تُظهر نتائج الاستبيان الذي شمل 127 عاملاً وعاملة في القطاع الإعلامي في لبنان، والمقابلات لاسيما التي أجريت مع من عايشوا الحقبات التي سبقت إغلاق مؤسسات "الحياة"، "المستقبل"، و"ديلي ستار"، **انخفاض الرواتب بشكل لا يتناسب مع الواقع الاقتصادي، لاسيّما في السنتين الأخيرتين حين تراجعت القدرة الشرائية لهذه الرواتب أكثر بفعل الانهيار.**

بحسب الاستبيان الذي تمّ توزيعه في تشرين الثاني 2021، يتقاضى 53% من المشاركين والمشاركات فيه معاشاً شهرياً يبلغ 6 ملايين ليرة لبنانية وما دون - كما يظهر في الرسم أدناه. وهذا مبلغ غير متوافق مع كلفة المعيشة في البلاد، والارتفاع السريع والمتزايد في الأسعار. لم تلحظ الرواتب انهيار قيمة العملة الوطنية الذي بدأ في تشرين الثاني من العام 2019، بالشكل الكافي. شارك غالبية الصحافيين والصحافيات المشمولين والمشمولات في هذه الدراسة أن المؤسسات الإعلامية التي عملوا(ن) فيها لم ترفع معاشات موظفيها وموّظفاتها إلّا بعد نحو سنة من بدء الأزمة، وأتت هذه الزيادة هزيلة ومتأخرة جداً في مسار الانهيار الاقتصادي. تساوي قيمة الرواتب اليوم في عدد من المؤسسات الإعلامية المرئية المحلّية - مثل المؤسسة اللبنانية للإرسال، وقناة الجديد وسواها- ربع قيمتها مقارنة بفترة ما قبل الانهيار.
أمّا بعد اندلاع الانتفاضة ومع بدء الانهيار، فأبرز أشكال الزيادات التي طالت المعاشات هي زيادة مبلغ مالي لا يزيد عن مليون ليرة، أو تحديد نسبة مئوية من الراتب بالدولار المحلي أي ما يعرف باللولار (بداية على سعر صرف 3900 قبل أن يصبح 8000 ليرة لبنانية للدولار الواحد)، واحتساب نسبة مئوية منه بالدولار (الفريش)، والحصول على النسبة المتبقية بالليرة اللبنانية على سعر صرف 1500 ليرة للدولار.

> **"(...) إذا كنت تعملين منذ 5 سنوات لم يرتفع خلالها راتبك ولا حتى ألف ليرة، فإن راتبك من الأساس متدنٍّ، وحتى مع كل الزيادات اللاحقة فإنه لا يساوي شيئاً. (...) وأنا أقولها بصراحة إنّ راتبي ينتهي في الثالث من الشهر".**
>
> (مراسلة في تلفزيون محلي)

أثّر الانهيار بشكل مباشر على المؤسسات الإعلامية، كما على العاملين والعاملات فيها. **لأشهر عدّة من بداية الأزمة الماليّة في أواخر عام 2019، شرع عدد من المؤسّسات المحلّية، للمرة الأولى في تاريخها في دفع نصف راتب للموظفين.**

كان المسار في إحدى أهم وأقدم المؤسسات الإعلامية المرئية مثلاً على الشكل التالي: تقاضى الصحافيون والصحافيات لبضعة أشهر نصف راتب بالليرة اللبنانية على سعر صرف 1500، وبعدها تقاضوا لأشهر أخرى رواتبهم كاملة بالدولار الأميركي على سعر الصرف عينه أي 1500. واضطروا بعدها إلى الانتظار أكثر من عام كي يتقاضوا الأموال المتبقية من أنصاف

الرواتب وذلك في بداية العام 2021، وعلى سعر الصرف الأساسي أي 1500. في الأشهر الخمسة الأخيرة من العام 2021، أُضيف راتب ثانٍ بالليرة اللبنانية على الرواتب الأساسية، وفي الشهرين الأخيرين من العام 2021، عمدت المؤسسة إلى دفع جزء من الراتب بالدولار الأميركي وذلك بحسب رتبة كل موظف، فالبعض تقاضى 300 دولار، والبعض الآخر 200 دولار، فيما بقيت النسبة الأعلى من الراتب بالليرة اللبنانية.

دفع هذا الواقع معظم المشمولين والمشمولات في هذا البحث للسعي إلى مصادر دخل إضافية، والتوقف عن الاعتماد على الوظيفة الثابتة في المؤسسة الإعلامية، بل العمل بدوامات حرّة على مشاريع مختلفة أو كمستشارين مع مؤسسات دولية، أو في وظائف بدوامات جزئية، للتمكنّ من تأمين الحد الأدنى من المعيشة. وقد اتضح ذلك بشكل خاص لدى الصحافيين والصحافيات ممن شهدوا وشهدن على حقبة إفلاس المؤسسات الإعلامية قبيل إقفالها (المستقبل، الحياة، ديلي ستار)، بحيث اضطروا للقيام بأعمال متعدّدة للحصول على أجر مقبول يمكّنهم من الصمود وذلك رغم عقود الخبرة في رصيدهم.

> **"خلال تلك الفترة عملت بدوام حرّ وعلى وثائقيات، وكتبت مقالات وقدمت ورش عمل، لكنها كانت فترة مدمّرة. من جهة لديّ ضمان وتأمين في المؤسسة يربطني بها، وقد شاهدت غيري يخرج منها ويخسر ماله، فقررت الخروج تدريجياً لأضمن الحصول على مالي. لكن انتهى بي الأمر بعدم الحصول على شيء".**
>
> (صحافية طُردت تعسفياً من مؤسسة إعلامية محلّية)

نتج عن ذلك، شعور متنامٍ بانعدام الأمان الاقتصادي والاجتماعي والوظيفي لدى كلّ الصحافيين والصحافيات الذين واللواتي قابلناهم(ن) في سياق هذا البحث. وقد ظهر انعدام الأمان الوظيفي حتى في سرديات المراسلين والمراسلات الموظفين والموظفات في المؤسسات الإعلامية الدولية التي لم تطَلْها الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية، وحيث الحد الأدنى من الحقوق محفوظ.

> **"عدم الاستقرار الوظيفي دائم. أفكر إذا كنت سأبقى في هذه المؤسسة أم هل ستغلق؟ في لبنان الأحداث متغيّرة دائماً، حتى أنّني ندمت منذ سنتين حين عرضوا عليّ البقاء في (عاصمة عربية) والعمل كمراسل متنقل، ورفضت وأصرّيت على العودة (...) أشعر الآن أنني أحد من قدراتي".**
>
> (مراسل في مؤسسة إعلامية عربية في بيروت)

النمط الثاني – ممارسات الصرف التعسّفي وما يسبقها من انتهاكات

في هذا النمط، مجموعة ممارسات قامت بها المؤسسات الإعلامية التي أغلقت في السنوات الماضية، وتجارب الصحافيين والصحافيات الذين واللواتي صُرفوا وصُرفن تعسفياً نتيجة أزمات مالية مرّت بها هذه المؤسسات. سنتطرق هنا إلى المؤسسات الثلاثة التي أقفلت وطردت موظفيها وموظفاتها تعسّفياً بالمؤسسة "أ"، المؤسسة "ب"، والمؤسسة "ت". المؤسسة "أ" هي مؤسسة محليّة أقفلت في العام 2021، المؤسسة "ب" هي مؤسسة إعلامية عربية أغلقت مكاتبها في بيروت في العام 2019، أمّا المؤسسة "ت"، فهي مؤسسة إعلامية محلّية أقفلت أبوابها نهائياً في 2019 بعد موجات صرف متقطعة. أبرز الممارسات التي اعتمدتها هذه المؤسسات مع موظّفيها في خضمّ الأزمة المالية:

الضبابية المتعمّدة وعدم وضوح ماهية ومسار الأزمة المالية ومداها الزمني

اعتمدت المؤسسة "أ"، التي كانت أزمتها الماليّة قد بدأت قبل ست سنوات من الإقفال، التعتيم على كلّ ما يتعلق بتفاصيل الأزمة الماليّة ومواعيد دفع الرواتب، إذ كانت تمرّ الأيام المُخصصة لتحويل الرواتب بدون أي معلومات عنها، أو يَرد تعميم بأنّ الرواتب تصل في أسبوع محددّ بدون تحديد اليوم. غالباً لم يُبلّغ قسم المحاسبة الموظفين والموظفات بمواعيد جهوز الرواتب، ليفاجأ أحدهم بأنّه بات في حسابه فيبلّغ الآخرين. مثال على هذه الضبابية هو أنه قبل إعلان إغلاق المؤسسة وصرف جميع موظفيها، أرسلت لهم الإدارة رسالة نصيّة بتحويل الرواتب للشهر السابق.
كما لم يكن مسار دفع الرواتب في السنوات التي مضت قبل الإغلاق والصرف، واضحاً للموظفين ما ولّد لديهم(ن) إحساساً بعدم الاستقرار وعدم القدرة على التخطيط لحياتهم(ن) ولا تنظيم المدفوعات. في بداية الأزمة، أُرسلت لهم رسالة مقتضبة تفيد بأنهم سيتلقّون نصف راتب عن الشهر والنصف الآخر بعد أسبوعين، وذلك بدون تقديم أي تعليل أو شرح للأسباب. وبقي الوضع على حاله لأشهر، قبل أن تعود الأمور إلى مجاريها لشهر، ثم تعود المؤسسة إلى دفع نصف راتب، لتتوقّف بعدها عن الدفع لثلاثة أشهر، ويستقرّ الوضع أخيراً على أن يتقاضى الموظّفون راتباً متأخراً كلّ ستة إلى سبعة أشهر.
الحالة عينها تكرّرت مع الصحافيين والصحافيات الموظّفين والموظّفات في المؤسسة "ب"، إذ قامت إدارة المؤسسة بإرسال رسالة إلكترونية للموظفين والموظفات لديها في كانون الثاني، تفيد بأنّها ستقفل في حزيران من العام نفسه، وأنّ المؤسسة لا تملك المال لدفع التعويضات، بدون تحضير ولا أي تعليل، ما ولّد رعباً لدى الموظفين، لاسيما بين الأفراد الذين أمضوا ثلاثة أو أربعة عقود من عمرهم في المؤسسة وبينهم عاملون وعاملات من المدرسة التقليدية في الصحافة ممن لم يسبق لهم أن عملوا في مواقع إلكترونية أو تعاملوا مع الأدوات الجديدة للتكنولوجيا. مرّت بعدها فترة سيطرت فيها الضبابية على مسار دفع الرواتب في المؤسسة، بحيث كانت تدفع راتب شهرين في بداية شهر معيّن ثم تمتنع بعده عن الدفع لأشهر. استمر الوضع على هذا المنوال على مدى أشهر، حتى أنّ المصرف الذي تصل عبره رواتب الموظّفين بادر إلى إغلاق الحسابات الخاصة بهم(ن) قبل أن تغلق المؤسسة أبوابها رسمياً، واستدعى

الموظفين والموظفات من أصحاب القروض خوفاً من عدم قدرتهم(ن) على تسديدها.
لا يختلف المشهد في المؤسسة "ت" كذلك. على الرغم من ملاحظة الموظفين والموظفات في المؤسسة وجود أزمات مالية بعد الانتخابات النيابية عام 2009، بسبب تأخّر الرواتب بشكل دائم على مدى أشهر عدة، إلّا أنّ المُحبط بالنسبة إليهم كان غياب الأجوبة حول ماهية الأزمة ومداها الزمني وعمقها وهوية الجهات المعنية ومصدر الأموال وأسباب عدم وصولها إلى الموظفين وكيف تنوي الإدارة التعامل مع الموضوع. عاش الكادر الصحافي والموظفين والموظفات في المؤسسة "ت" ما يقارب ثماني سنوات في أزمة جهلوا أبعادها كافة وتفاصيلها، حتى أن عدداً منهم استقال وخرج من المؤسسة لمدة سنة ليعود بوعود تحسين الشروط، فيما بلغت الأزمات ذروتها عام 2016 حين اتخذ القسم السياسي في المؤسسة قراراً بالإضراب عن تقديم نشرات الأخبار.

"المحزن أنّ وقتي ضاع من أجل مؤسسة لم أحصل منها على أي شيء ولا حتى راتبي، لو لم أعمل على اسم لي خلال هذه السنوات العشر، كنت سأذهب إلى القرية وأربّي الدجاج بعد إقفال المؤسسة"

(صحافي طُرد تعسفياً من مؤسسة محلّية)

تجهيل الجهة التي يمكن مطالبتها بالحقوق واعتماد سياسة التطفيش

حين حاول الموظّفون والموّظفات في المؤسسة "ب" التحقيق بملكيّة المؤسسة، ذُهلوا لمعرفة أنّها ليست مسجّلة باسم بالشخص الذي يعرفونه، بل مسجّلة "أوف شور" (شركة خارج الحدود)، مما يعني أنهم قاموا بالتحايل في مسار تسجيلها وهندستها القانونية، ومما يعني أيضاً أنّ الوصول الى الجهة المُفترض مطالبتها بالرواتب والتعويضات عند الإقفال كان أصعب وأكثر تعقيداً. وقد بلغ عدد المصروفين والمصروفات من هذه المؤسسة نحو 110 أشخاص[15]، ناهيك عن الكتّاب والصحافيين ممن عملوا مع المؤسسة بدوام حر – لا يقل عددهم(ن) عن الـ40 - ولم يحصلوا(ن) على أتعابهم(ن) في السنة الأخيرة التي سبقت إقفال المؤسسة.
في منتصف عام 2016، تجدّدت أزمة المؤسسة "أ" فامتنعت عن دفع الرواتب لستة أشهر متتالية من آذار إلى أيلول، وحين بادر الموظّفون بالسؤال، غالباً ما كان يأتي الردّ أنه ليس لدى الإدارة أي معلومات، وحين أصرّوا على معرفة الجهة المعنية لمطالبتها، كانت ترفض الإدارة إعطاء جواب. لم يعرف الموظفون والموظفات من هي الجهة التي يمكن مطالبتها بحقوقهم(ن)، سيما وأنّ المدير الذي كان نقطة الارتكاز في موضوع الرواتب في السنوات الأخيرة، فاوض "المموّل" وحصل على تعويضٍ يُرضيه وانتفى ما يُلزمه الردّ على الموظفين. وفي ظل تبرّؤ الأقطاب السياسية التي ارتبط اسمها بالمؤسسة، من كلّ ما يتعلّق بها، بقي الموظفون والموظفات بدون أي معلومة أكيدة حول رواتبهم المتأخرة وتعويضاتهم. لم تكن سياسة "اللا جواب" جديدة في هذه المؤسسة، إلّا أنّها وفي الأشهر الستة الأخيرة قبل إقفالها نهائياً وصرف موظّفيها، تعمّدت الإدارة ممارسة "سياسة التطفيش" ومبادرة الموظفين عند أي سؤال يطرحونه بـ "ما عاجبك فِل"، ما دفع عدداً كبيراً إلى الإستقالة بدون الحصول على رواتبهم

المُستحقّة ولا تعويضاتهم، وقد فضّل عدد كبير منهم(ن) انتظار التعويض الموعود على المُضي بالخيار القانوني والتقدّم بشكوى لدى مجالس العمل التحكيمية. ولحين تحرير هذه الدراسة، كانت محاولات التوصل الى حلّ مع مالكي المؤسسة ومموّليها لا تزال جارية لضمان حصول المصروفين والمصروفات على مستحقاتهم(ن).
في سياقٍ مماثل وفي المؤسّسة "ت" ، أُجريت تغييرات في الأقسام داخل المؤسسة في عام 2010، ووُعد عدد يسير من الموظّفين والموظّفات بتحسين الرواتب وظروف العمل. إلّا أنّ ما حصل كان العكس تماماً، فتراكم على المؤسسة كمّ هائل من الرواتب لجميع الموظفين، حتى نفد صبر كُثر، مما دفعهم إلى الاستقالة بين عامي 2014 و2015.

الكذب والتحايل

عَلِم الموظفون والموظفات في المؤسسة "ب" عن معاناة المؤسسة الماديّة واحتمال إقفال مكاتبها في بيروت ونقل كوادرها إلى عاصمة عربية ثانية، من خلال الصُحُف المحلّية وليس من إدارتها.

> **"كنّا نسأل، عندما نقرأ هذه المعلومات في الصحف، فيقولون إنّه كذب وافتراء، تماماً كما قال لنا (رياض) سلامة إنّ الليرة بخير قبل أشهر من انهيار قيمتها".**
>
> (صحافية طُردت تعسفياً من مؤسسة إعلامية عربية)

لم يكن خبر إفلاس المؤسسة وإغلاق مكتبها في بيروت الخبر الوحيد الذي اكتشفه موظّفو وموظّفات المؤسسة صدفةً، إذ حين توجّهوا إلى الضمان الاجتماعي لسحب تعويضاتهم، اكتشفوا أنّ المؤسسة لم تكن تسدد مدفوعاتها للضمان الاجتماعي في السنوات الخمس الأخيرة قبل الإقفال. وكان الموظفون والموّظفات حين يعطون مندوب الضمان في المؤسسة الفواتير الطبيّة وعلب الأدوية، يأتيهم(ن) الردّ بأنّ مؤسسة الضمان ترفض الدفع، ليتبيّن لهم(ن) بعد سنوات أنّ مؤسستهم(ن) لم تكن تسدّد مدفوعاتها. وقد بلغ تحايل المؤسسة على موظّفيها حد أن غيّرت عدد سنوات بعض العاملين فيها في سجلات الضمان، من 12 عاماً إلى عشرة مثلا، لتقلّص من مدفوعاتها عنهم.

دفع المستحقات بعد خسارة قيمتها

رغم الوعود بدفع المستحقات والرواتب، عمدت المؤسسة "ت" إلى التأخر في دفع المستحقات لسنوات. وبذلك تكون المؤسسة قد استغلت انهيار العملة لدفع تعويضات زهيدة خسرت أكثر من 80% من قيمتها. هذا يعني عمليّاً، أنّ الموظفين والموظفات ممن تمّ صرفهم(نّ) تعسّفياً من هذه المؤسسة عاشوا خسارة ممتدة ومُضاعفة، وعدا عن عدم حصولهم على رواتبهم على مدى سنوات، والإذلال الذي تكبّدوه بسبب سياسات مؤسستهم وانعدام شفافيتها وتلاعبها بمصيرهم(ن)، فقد انهارت قيمة رواتبهم(ن) المتراكمة منذ سنوات مما قبل الانهيار، فلم يحصلوا منها سوى على أقل من ربع قيمتها.

"في التاريخ نفسه الذي لم نكن نتقاضى فيه مستحقاتنا، سمعنا بقضية بملايين الدولارات تطال شخصاً يُفترض به أن يدفع أجورنا وتعويضاتنا. كان يمكن أن يدفع كامل مستحقاتنا بهذا المبلغ"

(صحافية طُردت تعسفياً من مؤسسة إعلامية محلّية)

بعد أن أقفلت المؤسسة عام 2019، وُعد الموظفون والموظفات بالحصول على مستحقاتهم فوقّعوا على عقود بعد أن احتسبت المؤسسة مستحقّات وتعويض كلّ منهم(ن)، وتمّ تقسيم المبلغ على أشهر عدة. إلّا أنّ الدفع بدأ فعلياً بعد انهيار العملة، وعندها قامت المؤسسة بترتيب - وُصف في إحدى المقابلات بـ "عملية احتيال بين الإدارة والمصرف"، يحوّل الرواتب من الدولار الأميركي إلى الليرة اللبنانية ويدفعها شهرياً على سعر صرف 3900 ليرة لبنانية للدولار الواحد.

النمط الثالث – الدوامات الحرّة

في هذا النمط، مجموعة عناوين تشرّح إلى حدّ مقبول تجارب الصحافيين والصحافيات ممن يعملون ويعملن بدوامات حرة (freelance). وقد بلغت نسبة أصحاب العمل الحرّ من مجموع المجيبين والمجيبات على الاستمارة 36% (التوزيع في الصورة أدناه).

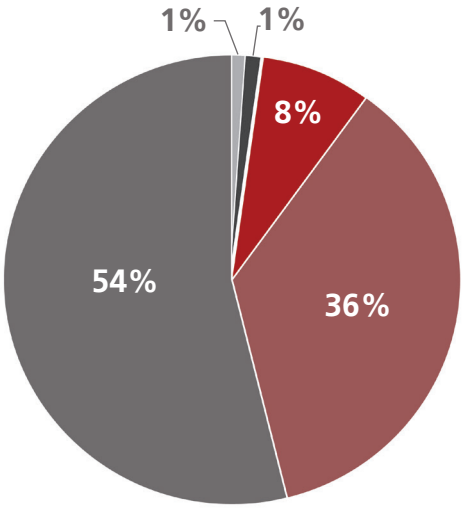

أشكال الدوامات

- ثابتة (دوام كامل)، وظيفة ثابتة (دوام جزئي)
- ثابتة (دوام كامل)، دوام حر (Freelance)
- وظيفة ثابتة (دوام كامل)
- دوام حر (Freelance)
- وظيفة ثابتة (دوام جزئي)

المخاطرة الدائمة وانعدام الأمان الإجتماعي

لدى مقابلة الصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات بدوام حرّ، إن أول ما يتّضح هو دقّة وخطورة هذا النوع من العمل مقارنةً بالوظائف الثابتة، إذ يبدو أنه على الرغم من إتاحته هامشاً من الحرية من ناحية الوقت واختيار المواضيع، إلّا أنّ **المخاطرة التي يرتّبها على العامل مرتفعة ومتشعّبة**. أوّلاً، في ظلّ العمل بدوام حرّ، **يغيب الضمان الاجتماعي والصحّي** الذي يوفّره غالباً العمل الثابت، لذلك وفي ظلّ الأزمة الراهنة قد لا يملك العامل(ة) بدوام حر رفاهية إجراء الفحوصات الطبيّة، إذ إن الخدمات الاستشفائية مُكلفة، وقد تكلّفه معظم ما جناه. يرافق غياب الضمان الصحي والضمانات الاجتماعية، غياب الأمان الوظيفي الذي يظهر حتى في أبسط التفاصيل، إذ لا يحصل العامل(ة) الحرّ(ة) على أي مساعدة من أي مؤسسة في تكاليف إنتاجه(ا) لعمله(ا)، و(ت)يتكبّدها لوحده(ا). فمصاريف الهاتف والانترنت والتنقّل لإتمام المقابلات والبحث الميداني بهدف إنجاز المادة، تكاد في كثير من الأحيان تساوي نصف المبلغ الذي تدفعه المؤسسة مقابل هذه المادة، لاسيما في مجال الصحافة المكتوبة. فإذا تقاضى(ت) على تحقيق من ألفي كلمة حوالي مئة دولار أميركي عمل(ت) عليه لمدة خمسة أيام، فهذا يعني أنه(ا) (ت) يتقاضى عشرين دولاراً على يوم عمل في البحث والكتابة، تُخصم منها مصاريف التنقّل وفواتير التخابر والاتصال بالانترنت والتي قد تبلغ اليوم ما يُقارب خمسين دولاراً.
إلّا أنّ المفارقة هي أنّه إذا توفّر في جعبة العامل(ة) الحر(ة) عدد من العوامل، كارتفاع سنوات الخبرة، أو التخصص (اقتصاد، تربية، بيئة مثلاً)، وإن استطاع(ت) الحصول على فرص مع وسائل إعلامية أجنبية، قد (ت)يجني أضعاف راتب الوظيفة الثابتة الشهري. وهذا، إن دلّ على شيء، فهو مؤشر على أنّ المؤسسات المحلية بالمجمل، لا تقدّر صحافييها وصحافيّاتها بالقدر الكافي والمطلوب، ولا يدّل بالضرورة على الأمان في العمل الصحافي الحرّ.

> **"أتقاضى في عملي الحرّ ما يوازي أربع مرّات راتبي. السبب الوحيد لبقائي في المؤسسة هو سماحها لي بالعمل كفريلانسر".**
>
> (صحافي بدوام ثابت في مؤسسة إعلامية محلّية)

التفاوت في المداخيل

ثمة جانب مُظلم للعمل الحرّ في المجال الإعلامي يكمن في التفاوت في توزيع الفرص والموارد للعاملين والعاملات فيه بحسب سنوات خبرتهم(ن) وشبكة علاقاتهم(ن) ومجالاتهم(ن)، وبالتالي التفاوت في الدخل. في إحدى المقابلات لغرض البحث، قام أحد الصحافيين بتقسيم العاملين والعاملات بدوام حرّ إلى ثلاث فئات.
الفئة الأولى، وهي الأكثر حظوة، تضمّ الصحافيين والصحافيات ممن يعمل(و)ن في مؤسسات تدفع رواتب موظفيها وموظفاتها بالدولار الأميركي. يصعب اختراق هذه الفئة والانضمام إليها دونه شروط، بحسب الصحافي، لأنّ ذلك يحتّم معرفة أشخاص يُعتبرون مفاتيح فيها للحصول على فرصة.
أمّا الفئة الثانية فتشمل الصحافيين والصحافيات اللواتي يعمل(و)ن بدوام حرّ منذ سنوات مع

مؤسسات إعلامية متعدّدة، ويتقاضون مستحقات بالليرة اللبنانية واللولار. هؤلاء أقل حظوة من الفئة الأولى، لكن أيسر حالاً من الفئة الثالثة التي تتقاضى أجرها بالعملة اللبنانية حصراً، وهي بدورها تتفرّع إلى مجموعتين - الأولى تضمّ العاملين والعاملات بدوامات حرّة مع منصّات إلكترونية منذ ما قبل الأزمة، يتراوح الأجر الذي يتقاضونه بين مئتي ألف و800 ألف ليرة لبنانية مقابل مادة واحدة. أما المجموعة الثانية، فهي الأكثر هشاشة والأكثر تضرّراً من تبعات الانهيار الاقتصادي، وتشمل فئات متنوّعة من كتاب ومصوّرين ومدققين لغويين ومحررين ومولّفين[17]، ممن أُجبر عدد منهم على الانتقال إلى العمل الحر بعد أن وجدوا أنفسهم(ن) فجأة خارج مؤسساتهم(ن)، إذ تمّ صرفهم(ن) تعسفياً من مؤسساتٍ أفلست وأغلقت، أو بعد أن تقلّصت قيمة أجورهم(ن) إلى مستويات غير مسبوقة. بحسب تحليل صحافيَين في إحدى المجموعات المركزّة، اختار هؤلاء الدوام الحرّ لانعدام الخيارات أو قلّتها، ولذا، فإن عدداً منهم قد يكون غير مدرك لماهية وشروط العمل بدوام حرّ. وتزداد ظروفهم(ن) صعوبة مع تقدمّهم(ن) في السنّ وابتعادهم(ن) عن جوّ الإعلام الإلكتروني ومتطلّباته، ومع ابتعادهم(ن) الجغرافي كذلك، عن العاصمة.

أمّا من حيث فئة العمل، وبحسب تحليل عدد من الصحافيين والصحافيات ممن قابلناهم(ن)، فإن الحلقة الأضعف بين العاملين والعاملات بدوام حرّ، هم العاملون والعاملات في البحث وإعداد البرامج، والمولّفون (ات) والمنتجون(ات) والعاملين والعاملات في المحتوى من غرافيكس وتحريك – لاسيما من لا يملك(و)ن إلا سنوات قليلة من خبرة العمل في المؤسسات - إضافة إلى المدققين اللغويين والمحررين. تعود هشاشة هذه الفئة تحديداً إلى تدنّي الرواتب فيها، وإلى ضرورة ارتباطها بشركة إنتاج، بحيث تدفع المؤسسة الإعلامية الرواتب والأجور لشركة الإنتاج التي توظّف بدورها الصحافي(ة) الحرّ(ة) وتشكّل وسيطاً بينه(ا) وبين المؤسسة؛ فلا صلة مباشرة بين العاملين والعاملات بدوام حر وبين المؤسسة التي تدفع الأجر لأنه غالباً ما يتم توقيع العقد مع الوسيط.

الجدير بالذكر في هذا السياق أن أسباب الهشاشة هذه، لا تنطبق على جميع العاملين والعاملات في هذه المهن، فثمة مولّفين ومولّفات، وعاملين وعاملات في المهن الغرافيكية والتحريك، ومنتجين ومنتجات ممن تسمح لهم(ن) خبرتهم(ن) المديدة بفرض شروطهم(ن) وتقاضي مستحقات عاليّة.

هذا الواقع يُعقّده تعدد سعر الصرف في فترة إجراء الدراسة. إذ غالبا ما تحسب شركات الإنتاج الوسيطة أجور المدققين والمولّفين والمنتجين من ضمن أجر الصحافي مثلاً، فتضيع حقوق هذه الفئات، لاسيما مع الدفع على سعر صرف متدنٍّ (مثل 3900 و 8000 ليرة لبنانية مقابل الدولار، تاريخ إجراء المقابلات).

تتعدد الأمثلة على غياب العدالة في توزيع الرواتب والموارد ضمن فئات العاملين والعاملات بدوام حرّ في المجال الصحافي. يظهر هذا التفاوت مثلاً لدى فرق العمل على الوثائقيات في المؤسسات الإعلامية المرئية. ففي حين تبلغ الميزانية المُتعارف عليها لإنتاج الوثائقيات أكثر من عشرين ألف دولار، لا يتقاضى الصحافي الذي يقوم بإنتاجه داخل المؤسسة أكثر من 1500 دولار، في حين لا تتعدى رواتب باقي فريق العمل مثل المصوّر(ة) أو مساعد(ة) الإعداد، الـ800 دولار.

"ثمة استغلال في هذا النوع من العمل. أنا عملت على وثائقي. كان فريقي من أتى بالتمويل، لكن كنّا مجبرين على المرور عبر شركة إنتاج، أعطتنا مبلغاً قليلاً جداً من التمويل (...) تقاضيت عليه 500 دولار فقط".

(صحافية وباحثة بدوام حرّ)

المنحى الثاني – الأمان الجسدي والنفسي

الممارسات المُعتمدة دوليّاً

أعدّت منظمة "مراسلون بلا حدود"، بالتعاون مع منظمة اليونسكو، دليل السلامة للصحافيين العاملين في المناطق المعرّضة للخطر، صدر للمرة الأولى عام 1992، وتمّ تحديثه مرات عدّة خلال العقدين الأخيرين. ويعرّف الدليل البعثات الصحافية التي تتعرّض لـ "نسبة عالية من الخطورة" بأنها الحالات التي يكون فيها احتمال التعرّض للسلامة الجسدية (وفاة أو إصابة أو مرض خطير) أعلى بكثير من المعتاد. وقد تكون إمّا:

1) العمل في "البيئات العدائية" كالديكتاتوريّات، ومناطق الصراع والتمرّد والجريمة، والمناطق ذات المناخ أو التضاريس القاسية مثل الغابات، والمناطق القطبية والصحراوية.

2) تغطية الأحداث الخطرة كالتظاهرات العنيفة، وأعمال الشغب، والهجمات الإرهابية، والحوادث الكيميائية والبيولوجية والنووية، وانتشار الأوبئة، والكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات، إلخ.

3) القيام بالأنشطة عالية المخاطر مثل التحقيقات عن الجماعات الإرهابية، المافيا، المتطرفين الذين يمارسون العنف و/أو الأنشطة التي تتطلب العمل المتخفي.
كما برزت في العقد الأخير مخاطر جديدة على الصحافيين والصحافيات، هو خرق أمنهم(ن) السيبراني، وما يتخلّل ذلك من رصد أنشطتهم(ن) واعتراض بياناتهم(ن)، وذلك نتيجة التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أرغم العنف المتزايد ضد الصحافيين والصحافيات، المؤسسات الإعلامية حول العالم على وضع إجراءات لضمان سلامة موظفيها وموظفاتها المنتشرين والمنتشرات في مناطق الخطر. تشمل هذه الأساليب، بحسب دليل منظمة "مراسلون بلا حدود"، السترات الواقية من الرصاص والسيارات المصفّحة والحرّاس، والتنقلات المحدودة أو المحظورة، ودورات التدريب الإلزامية.
بعد مقابلات أجرتها مع وسائل إعلام عالمية، أصدرت منظمة "مراسلون بلا حدود" ستّ ممارسات حميدة، ينبغي على المؤسسات اتباعها، وهي:

- أولاً، **تقييم دقيق للمخاطر** – لا يُسمح مثلاً لأي مُراسل(ة) بالقيام بمهمة عالية المخاطر من دون موافقة كبار المسؤولين في إدارة التحرير بالإضافة إلى مسؤول المنطقة المعنيّة، كما يُنصح بتوظيف مسؤول أمن تنحصر مهامه بجمع المعلومات عن المناطق الخطرة وتقديم المعطيات المفصّلة والنصح للطاقم المُراسل.

- ثانياً، **الحرص على تدريب الطاقم المُراسِل، وامتلاك المعدّات** – بحيث تحرص إدارة المؤسسة على أن يكون كامل الطاقم المُراسل في المنطقة الخطرة قد شارك بأكبر قدر ممكن من

التدريبات في مجال الإسعافات الأولية وتدريبات "البيئة العدائية". ذلك بالإضافة الى تزويد الفريق بالمعدّات الحمائية الأساسية، أهمها السترات الواقية والخوذات وأجهزة التنّفس، مع إيلاء خطر العنف الجنسي اهتماماً خاصاً وتزويد الفريق بعدّة ما بعد الاعتداء الجنسي التي تحتوي على وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، والعلاجات بالمضادات الحيوية، والعلاج الثلاثي الطارئ لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

- ثالثاً، **الحرص على العمل الجماعي والتوجيه** - بحيث تعتمد المؤسسة منهجية إرسال مراسل صحافي أو صحافي مصّور مع كل مصوّر فيديو أثناء تغطية التظاهرات وذلك لضمان حمايته. يعتمد عدد من الإدارات في المؤسسات الإعلامية الكُبرى تعيين "قائد(ة) فريق" تُناط به القرارات الأمنية ومسؤولية المعدات، كما يعمد بعضها كذلك إلى إرسال مستشار لمرافقة البعثة المُرسلة لدعمها لوجستياً والمساعدة بالعثور على سكن آمن وآليات مناسبة.

- رابعاً، **السعي إلى استخلاص المعلومات (debriefing)** - بحيث تعمد إدارات عدد من المؤسسات الإعلامية الكُبرى إلى عقد جلسة مع البعثة المُرسلة لاستخراج الدروس المُستفادة لدى عودتها من ميدان التغطية، وتحديد ما إذا نجحت المهمّة. يتمّ تغطية ثلاثة جوانب أساسية في هذه الجلسة: الجانب التحريري، ويُسأل فيه ما إذا طابقت التقارير الأهداف الموضوعة، والجانب التقني ويُنَاقش فيه ما إذا كانت عمليات ومسارات تشغيل المعدات والإرسال مُرضيتين، وأخيراً الجانب الإنساني، ويُحدد فيه ما إذا كان التواصل وتبادل المعلومات بين إدارة التحرير والفريق كافياً ومُرضياً.

- خامساً، **تبادل المعلومات** – باعتبار أنّ كلّ مُراسل عائد من منطقة خطرة بمثابة منجم ذهب، عَمَد عدد من المؤسسات إلى فتح مدوّنة تجمع معلومات ونصائح بشأن التواجد في مناطق الصراعات والأزمات مع توصيات لاختيار فنادق ومسارات، وخبرات عن كيفية إدارة الأزمات، والتصرّف، وحماية الذات، وذلك بهدف تحسين المهمّات المُقبلة على الصعيدين المهني والإنساني.

- سادساً وأخيراً، **التوعية من مخاطر الصدمة وتشجيع إدارات المؤسسات لموّظفيها على طلب الدعم النفسي من خلال توظيف طبيب نفسي** لتأمين الحضور في مكاتب المؤسسة أو اعتماد سياسة تعيين زميل في المؤسسة لمراقبة أفراد البعثة المُراسلة لدى عودتهم(ن) ومساندتهم(ن) في حال ظهور عوارض نفسية.

السياق المحلي

على الصعيد المحلي، في منحى السلامة الجسديّة خلال التغطيات، يبدو أن الأمر يتطلّب اختفاء أو مقتل أحد الصحافيين أو المصوّرين أو العاملين في المحطة، حتى تتحرّك المؤسسة وتنظّم تدريبات لطاقمها، أو لتعميم إرشادات الحذر في مناطق الاشتباك. المثل الأول على ذلك هو حادثة مقتل المصّور الصحافي في قناة الجديد علي شعبان على الحدود اللبنانية-السوريّة، ومنع إدارة قناة "الجديد" طاقمها من تغطية الأحداث داخل الأراضي السورية بعد الحادثة.

أمّا المثل الثاني، فهو من قناة "سكاي نيوز" العربيّة، والذي شكلت حادثة اختطاف المصور اللبناني سمير كساب عام 2013 جرس إنذار لإدارتها، إذ ارتفعت جهوزية القناة أمنياً، وزاد الخوف على سلامة المراسلين والمراسلات، وكثُرت الخطوط الحمراء وبات يُمنع المراسل من دخول مناطق الاشتباكات في تركيا وسوريا مثلاً. وعلى الرغم من أن "سكاي نيوز" ليست قناة لبنانية (لدى القناة مراسلين/ات في لبنان، ويضم طاقمها العديد من الصحافيين والصحافيات من لبنان) إلا أن مثالها يشير ويثبّت هذا النمط في ما يخّص تعاطي المؤسسات الإعلامية مع سلامة طواقمها.

بحسب الاستمارة التي أُجريت على عينة من 127 صحافياً وصحافية في لبنان في إطار الدراسة، قال 28% منهم فقط، إنّ المؤسسة التي يعملون فيها تتحمّل مسؤوليتها بالقدر الكافي تجاه سلامتهم الجسدية (تأمين البدلات الواقية، التدريب على السلامة، المتابعة والتعويض).

فيما اعتبر 48% منهم أن مؤسساتهم تتحمل مسؤولياتها تجاه سلامتهم "بدرجات متفاوتة"؛ في حين اعتبر 24% منهم، أي نحو ربع العينة، أن المؤسسات لا تتحمل مسؤولية سلامتهم بتاتاً؛ هاتان النسبتان تشكلان 72% من العينة وتوضحان أن سلامة العاملات والعاملين ليست ضمن أولويات المؤسسات الإعلامية، كما يظهر في الرسم البياني أدناه.

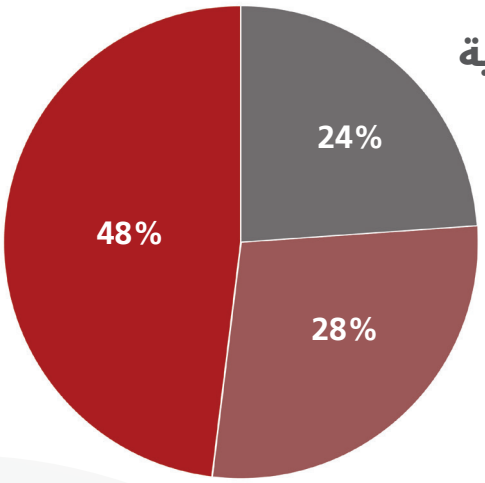

هل تتحمل المؤسسة مسؤولية سلامة المراسلين(ات)

- بدرجات متفاوتة
- طبعاً
- أبداً

في المنحى الثاني – السلامة الجسدية والنفسية للمراسلين والمراسلات

في هذا المنحى المتعلق بالأمان الجسدي والنفسي، أربعة أنماط هي: استهتار المؤسسات بأمن وسلامة المراسلين والمراسلات الجسدية، غياب الدعم النفسي، وتالياً لجوء المُراسل(ة) إلى المبادرة الفردية لحفظ الأمان والسلامة الجسدية والنفسية، وغياب التعويضات المادّية والمعنوية. هنا لا بدّ من التأكيد أنّ القصد من شهادات الصحافيين ليس التعميم، إنّما النقل الأمين لما ظهر في العيّنة التي قابلناها لغرض هذه الدراسة، وتحليله.

النمط الأول – الاستهتار بسلامة المراسلين والمراسلات

يشعر المُراسلون والمُراسلات ممن شاركوا(ن) في مقابلات ومجموعات هذه الدراسة، بأنّ مؤسساتهم(ن) "مُستهترة بحياتهم(ن) وسلامتهم(ن) الجسدية وصحّتهم(ن) النفسية". في حين لا يعتبر هؤلاء أنّ هذا الاستهتار مقصود، إلّا أنّه ثمة إجماع على سببه وهو قلّة الإدراك والوعي لدى صنّاع القرار داخل المؤسسات، وسوء الإدارة في غرف التحرير والمقاربات التحريرية فيها. يجدر بإدارة أي مؤسسة إعلامية أن تعمل على تدريب مُراسليها ومراسلاتها وتُعدّهم للتعامل مع حالات الخطر وتزودهم بدورات تدريبية في الإسعافات الأولية وسواها، قبل أن تقرر إرسال طاقمها إلى تغطية حوادث في مناطق حساسّة. كما يمكن لإدارة المؤسسة الإعلامية أن تنتدب عدداً من المُراسلين والمُراسلات لديها لهذه المهام وتعمل على تدريبهم بشكل دوري للتغطيات الميدانية الحساسة، بعد إجراء تقييم دقيق لمستوى المخاطر في ساحات التغطية ومدى احتمال التصعيد فيها. ولكن على أرض الواقع، أكّدت شهادات أكثرية الصحافيين والصحافيات ممن قابلناهم(ن) أنّ مؤسساتهم(ن) – من الإعلام المرئي بشكل خاص – لا تدرّب كوادرها على أساليب الوقاية والسلامة العامّة، ولا على كيفية التعاطي مع المواقف التي يتخلّلها عنف أو إطلاق نار أو نزاع مسلّح، وهي مواقف غالباً ما يجد مراسلو ومراسلات لبنان أنفسهم(ن) في خضمّها. غالباً ما يفتقد المُراسلون والمصورون إلى توافر الخوذ والسترات الواقية في المؤسسات ويتناوبون على استعمال ما هو موجود منها، وفي كثير من الأحيان لا يتلقون تعليمات حيال الاستخدام الصحيح لها. لا يزال النمط السائد في تعامل غالبية المؤسسات المحلية مع هذا الموضوع لا ينمّ فعلاً عن حرص على العاملين والعاملات، ويشير الى أنّ هذه المؤسسات لا تقيّم أداء طاقمها بعد الخروج من الميدان لاستخلاص العبر، ولا تجري تدريبات كافية للجسم الصحافي، ولا تحدد مستوى الخطورة على الأرض بالدقة المطلوبة. إلى ذلك يُلقى بالمسؤولية الكاملة حيال السلامة والأمان على المراسلين والمراسلات أنفسهم، وفق تعبير إحدى المراسلات خلال مقابلات البحث.

النمط الثاني - الأمن بمبادرة فردية

وكنتيجة لاستهتار المؤسسات بأمن وسلامة صحافييها، يظهر من شهادات الصحافيين والصحافيات ممن قابلناهم(ن)، وممن يعملون في مؤسسات محلّية، أنّ **المبادرة الفردية لحفظ أمنهم(ن) وسلامتهم(ن) في الميدان تغلب على أي إطار أو مبادرة أو سياسات مؤسّساتية واضحة في هذا الإطار.**

لذا، يُترك لكلّ منهم(ن) اختيار أساليب حماية أنفسهم(ن) بالطريقة التي يجدونها مناسبة. ولهذا، شارك معظم المُراسلين والمُراسلات ممن قابلناهم في هذه الدراسة، في تدريبات وورش عمل على نفقتهم(ن) الخاصّة خارج مؤسساتهم(ن)، إلا أنّ هذه الورش، هي نظرية بالإجمال، ولا تحضّر المشاركين والمُشاركات فيها للمواقف الحقيقية على الأرض حيث "لا خطّ للعودة إلى الوراء"، بحسب تعبير أحد المُراسلين المُقابلين.

اللافت أنّه، وحتى عند الحديث عن السلامة الجسديّة والتدريبات عليها داخل المؤسسات، يعود النقاش ليصبّ في خلاصة أنّ العمل الصحافي – الميداني خصوصاً – مُتعب وخَطِر ولا يعود بمردود ماديّ كافٍ ومتناسب مع حجم الجهد والمُخاطرة، ما قد يدفع بالعديد من الصحافيين إلى الاعتماد على علاقاتهم بما فيها التعامل مع السياسيين، لحاجتهم إليهم ماديّاً.

يذكر الصحافيون والصحافيات ممن أجرينا مقابلات معهم(ن) في إطار الدراسة، حوادث عنيفة مثل الاشتباكات بين جبل محسن وباب التبانة، الحوادث في عبرا، المعارك في محيط عرسال، الاشتباكات على الحدود السورية، والإشكالات داخل مخيّم عين الحلوة، على أنها مفاصل مصيريّة في مساراتهم المهنية، باعتبارها أولى تغطياتهم الميدانية وأخطر المواقف التي وجدوا أنفسهم فيها بدون تحضير ولا إحاطة من مؤسساتهم(ن) من أيّ نوع.

توثق إحدى المُراسلات ممن قابلناهنّ، حادثة عايشتها خلال إحدى التغطيات في منطقة حدودية مع سوريا، إثر انتهاء معارك يبرود عام 2014، وبعد أن سُمِح لفريق المؤسسة الإعلامية بدخول المنطقة للتصوير. تقول المراسلة إن الفريق فوجئ بأنّ القنص لم ينتهِ، ولم يكن بحوزته لا سيارة نقل مباشر ولا آلية للبثّ، فاستعانوا بآلية لمحطة فضائية. وتشير المُراسلة إلى أن فريق المحطة غير المحلية فرض عليها ارتداء الخوذة والسترة الواقية، مؤكداً أن سياسة المحطة تمنع أياً كان من الظهور عبر شاشتها من دون اعتماد إجراءات السلامة.

"كنت في رسالة مباشرة على الهواء خلال أحداث مخيّم عين الحلوة، وسمعت أحدهم يهمس لي كي ألتفت نحوه. وبسبب جهلي بالإرشادات العسكرية (التي تحذّر من الرّد على أي نداء غريب في مناطق نزاع)، استدرت نحو مصدر الصوت، ظنّاً منّي أن أحدهم يناديني. في هذه اللحظة، استدرك ضابط في الجيش اللبناني الأمر، ورمى بنفسه على الأرض وصرخ باسمي منبّهاً، فحذوت حذوه لأني لم أعرف ما عليّ فعله! اكتشفت في الدقائق التالية، أنّ مصدر الصوت الخافت كان أحد القناصين وكنا في مرماه. بعدها هربت إلى خارج المخيم ولم أعد إليه. لولا وجود الضابط، لكنت ميّتة الآن".

(مراسلة في مؤسسة محليّة)

النمط الثالث - غياب الدعم النفسي

في ظلّ تعرّضهم(ن) الدائم للضغط والإرهاق الناتجَين عن طبيعة عملهم(ن) سواء الميدانية التي تتطلّب منهم(ن) التواجد على الأرض لساعات طويلة، أو المكتبيّة التي تتطلّب منهم(ن) إنجاز تقارير في وقت قصير، إضافة إلى العمل على قضايا اجتماعية قد تؤثر فيهم عاطفياً (مثل قصص ضحايا 4 آب أو الفئات المهمّشة والمضطهدة...)، وتواجدهم(ن) وسط حوادث عنيفة أو أمنية أو اشتباكات مسلّحة، يُعتبر العاملون والعاملات في المجال الإعلامي من أكثر المعرّضين والمعرّضات للإصابة بالإجهاد والأمراض النفسية. من هنا، هم بحاجة إلى دعم ومتابعة نفسية دائمة. غير أنّه ما من مؤسسة محلّية، بحسب المُشاركين في هذه الدراسة، تؤمّن خدمة المتابعة النفسيّة، أو تسهّل الحصول عليها، حتى بعد الصدمة الجماعيّة التي تعرّض لها سكّان بيروت في انفجار 4 آب 2020، بمن فيهم الجسم الصحافي. في حين أشار عدد من المشاركين والمشاركات في الدراسة إلى أن المؤسسات الإعلامية الدوّلية أولت اهتماماً خاصاً بالصحة النفسية للصحافيين والصحافيات اللبنانيين واللبنانيات إثر انفجار بيروت 2020، مثل "وكالة الصحافة الفرنسية"؛ بينما أكد أحد المُراسلين المشاركين في الدراسة ويعمل في مؤسسة إعلاميّة عربيّة، أن مدير مكتب بيروت في المؤسسة واجهه بالسخرية عندما اقترح المراسل إيلاء أهمية أكبر للصحة النفسية.

> **"أذكر يوم وقعت الاشتباكات في خلدة، قلت لإدارة التحرير إنّني لا أريد أن أذهب للتغطية ولا أريد الموت برصاص طائش. أخبرتهم أنني خائفة. مع ذلك أصرّوا على ذهابي باعتبار أنني قادرة على العمل في ظروف مماثلة. خلال تغطيتي، تعرّض رجل للقنص أمامي وكنت في رسالة مباشرة على الهواء. أنهيت الرسالة وكلّ ما فكرت فيه أنّني كنت قريبة جداً، وكان من الممكن أن أُقتل. لم أكن سعيدة بوقوفي هناك، لكن ما هي خياراتي؟"**
>
> (مراسلة في مؤسسة محليّة)

النمط الرابع – غياب التعويض

في المقابلات، برز **غياب التعويض المادي والمعنوي، والتأمين الصحّي في المؤسّسات الإعلامية المحلّية، فلا يحصُل الصحافي أو الصحافية على أي تعويض عن الأضرار أو الإصابات الجسدية أو المادية التي تصيب معدّاتهم(ن) مثلاً، باستثناء تغطية كلفة الدخول إلى المستشفى في حال الإصابة خلال التغطيات .**

إلا أنه ما من سياسات واضحة تحكم المواقف التي يتعرّض فيها مراسل(ة) إلى أذى أثناء تأدية واجبه(ا) في الميدان، فأحياناً، تغطي المؤسسة كلفة دخول المستشفى إثر حادث خلال التغطية، لكن لا تُواصل المؤسسة تغطية التكاليف الاستشفائية لتبعات الحادث، ولا تغطي كلفة الأغراض الشخصية التي يفقدها المراسل(ة) خلال الحادثة مثلاً. حتى إذا تضررت عدّة عمل

المُراسل أو المصوّر الصحافي خلال التغطية، مثل الكاميرا أو الدراجة الناريّة (وسيلة يستخدمها المصوّرون غالباً للوصول إلى موقع الحدث)، فإن المؤسسات المحلّية نادراً ما تتكفل بالأضرار. وهكذا، غالباً ما (ت)يغطي المراسل(ة) وحده تكاليف حادث العمل، ولا يحصل في هذا الإطار سوى على التقدير والكلمات المشجعّة حيناً، أو على "التعامل الشخصي اللطيف" من المدير(ة) أحياناً، بحسب تعبير إحدى المراسلات اللواتي قابلناهنّ. تبقى التطمينات مثل "لا تخافوا. نحن معكم"، غير مطبّقة عملياً وغير قابلة للصرف في أي حيّز، وبدون أي سياسة أو نهج واضح يمكن الركون إليه في الحالات المشابهة.

"كنت في ساحة الشهداء (خلال تظاهرات 17 تشرين الأول 2019) بصدد التغطية، وصادف أنني كنت أقف في الزاوية الخطأ لأنني كنت أرى متظاهرين يرمون الحجارة فيما القوى الأمنية تطلق القنابل المسيلة للدموع. كنت في الوسط. حين هممت بإعلام المصوّر بأننا سنأخذ استراحة، أصابتني قنبلة في يدي. لم أشعر بألم مشابه في حياتي. تواصلت معي مديرتي مرة واحدة، وحين علمت أنني كنت محاطة بعناصر الدفاع المدني والصليب الأحمر، بادرتني بالقول "سلامة قلبك"، لكن أحداً لم يسألني بعد ذلك عن الحادثة".

(مراسلة في مؤسسة محلّية)

"خلال إحدى تظاهرات الانتفاضة، ضُربت بحجر على رأسي. نزفت وأُغمي عليّ. نقلني مسعفو الصليب الأحمر إلى المستشفى، وحين استفقت أخبرني الطبيب المعالج أنّ إدارة المستشفى غطّت التكاليف، وأنّ مديرة المستشفى شاهدت ما حصل معي مباشرةً على الهواء. علمت لاحقاً أنّ المؤسسة التي أعمل لصالحها اتصلت بدورها بالمستشفى لاستقبالي. لكن رغم تطمينات الإدارة الدائمة، إلّا أنّه لا يوجد سياسة واضحة داخل المؤسسة لهكذا حالات".

(مراسلة في مؤسسة محلّية)

المنحى الثالث – الأمان في مكان العمل

يتناول هذا المنحى التمييز في مكان العمل ضمن المجال الصحافي على أساس النوع الاجتماعي (الجندر)، ورأينا أنه من الأنسب تأطير هذا المنحى تحت مسمّى "الأمان في مكان العمل". رغم أنّ المقابلات ومجموعات التركيز تناولت الشقّين: التمييز على أساس النوع الاجتماعي والإقصاء على أساس الرأي السياسي، إلّا أنّه سيتمّ التركيز على عامل النوع الاجتماعي لكثافة أشكال التمييز التي تتعرّض لها الصحافيات والعاملات في المجال الإعلامي. ونرى أن التمييز على أساس الرأي السياسي يُمكن تناوله في دراسة منفصلة.

خصوصية الصحافيات في الميدان

ثمة طيف من الانتهاكات وأشكال من العنف، تتعرّض لها النساء الناشطات والفاعلات في الشأن العام حول العالم، لاسيما في السياسة والإعلام، بوتيرة أعلى وبحدّة أكبر من زملائهنّ الرجال. يقع هذا العنف في إطار العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويشمل مختلف أشكال العنف الجنسي والتمييز على أساس النوع. وفقاً لاستطلاع أجرته مؤسسة الإعلام الدوّلية للمرأة (IWMF) والمعهد الدولي للسلامة الإخبارية (INSI)، شمل عيّنة من 977 صحافية بين آب 2013 وكانون الثاني 2014، فإن حوالي نصف المُستطلعات (47.9%) تعرّضن للتحرّش الجنسي خلال عملهنّ[18]. وبيّن الاستطلاع أنّ التحرش هو الأكثر شيوعاً في المكاتب داخل المؤسسة أو في الميدان. كما تبيّن أنّ أكثر من نصف المرتكبين هم "زملاء" أو "مدير" أو "مشرف". ومن أصل 546 من المُجيبات، 14.3% قلن إنّهنّ تعرّضن لعنف جنسي مرتبط بالعمل، ونحو النصف قلن إنّ الأمر شمل "اللمس بطريقة جنسية رغماً عنا"، ونصف حوادث العنف الجنسي هذه ارتكبها "زملاء" أو "مدير" أو "مشرف". وقد وقع 38.7% منها في المكتب أو في الميدان. كما أشارت 6 من أصل 546 الى أنّهن تعرّضن للاغتصاب. وقد وصفت المديرة العامة السابقة لـ"اليونسكو" إيرينا بوكوفا، العنف ضد الصحافيات بسبب جنسهنّ ومهنتهنّ – بـ "الهجوم المزدوج"[19]. وفي المجال السيبراني، حللّت دراسة للباحثة بيكي غاردينير، في كلية غولدسميث بجامعة لندن، مجموع 70 مليون تعليق نُشر بين عامَي 2006 و2016 على موقع صحيفة "غارديان" الإلكتروني، ليتبّين أنه من بين الكتّاب العشرة الأكثر تعرّضاً للإساءة، ثماني نساء[20]. وتشير الأنماط من حول العالم في هذا المجال، إلى أن احتمال تعرّض النساء عموماً للتحرّش الجنسي عبر الانترنت يزيد بقدر 27 مرّة من احتمال تعرّض الرجال لذلك[21].

في لبنان، تم إعداد دراسة مُقارنة عن العنف ضدّ المراسلين والمراسلات خلال انتفاضة 17 تشرين الأول في العام 2019، نشرها المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت[22]. أظهرت الدراسة أنّ المراسلين والمراسلات يتعرّضون ويتعرّضن للتهديدات الجسدية وخطاب الكراهية بشكل متساوٍ. غير أنّ خطاب الكراهية الجنسي، لاسيما في الفضاء الإلكتروني، يستهدف المراسلات حصراً، وبمستويات عالية. يتم استهداف المُراسِلات، ليس بسبب مضمون عملهنّ فحسب، بل أيضاً لأنهنّ نساء، ولهذا السبب يتعرّضن لأنواع محدّدة من الانتهاكات كالتحرّش والاعتداء الجنسي، والابتزاز الجنسي، والاغتصاب - بوتيرة أعلى بكثير من زملائهم المُراسلين. وأظهرت الدراسة حول المراسلات اللبنانيات أثناء تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، أنّ ما تتعرّض له المراسلات من عنف قائم على النوع الاجتماعي يُساهم في تحويل مكان عملهمنّ إلى مكانٍ خطِر وسام، مما يؤثر في إنتاجيّتهن ويسلبُهنّ حقّهن في العمل بأمان. كما قد يدفعهنّ ذلك إلى ممارسة الرقابة الذاتيّة على أنفسهن، وحصرّ اهتماماتهنّ ومتابعتهنّ في مواضيع لا تصنّف سياسية، أو في المواضيع السياسية الأقل حساسية من سواها[23]. ارتكزت منهجية الدراسة التي نشرها المعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأميركية، إلى مقابلات معمّقة مع 8 مُراسلين و8 مراسلات، وحللّت إجاباتهم(ن)، ولم تختلف الخلاصات كثيراً عن نتائج دراسات مماثلة حول العالم في موضوع التحرش الجنسي بالنساء الناشطات في السياسة والشأن العام والإعلام. بينت دراسة المعهد العربي للمرأة،

أنّ 8 من أصل 8 مراسلات (أي 100% من العيّنة) تعرّضن لعنف جسدي أثناء تغطيتهنّ للانتفاضة، في حين تعرّض 4 من أصل 8 مراسلين (أي 50%) لهذا العنف. كما تعرّضت 5 مراسلات من أصل ثمانية (أي 62%) للتحرّش الجنسي فيما لم يتعرّض أي مراسل لذلك؛ وتعرّضت 8 مراسلات من أصل 8 للإساءة اللفظية والإهانة الجنسيّة الشخصيّة أثناء تغطية الاحتجاجات، في حين لم يتعرّض لذلك أي من المُراسلين الذكور في العينة.

أما عيّنة هذا البحث التي شملت 127 صحافي وصحافية، فتوّزعت بين 64% صحافيات إناث (81 من أصل 127)، و36% صحافيين ذكور (46 من أصل 127). وبلغت نسبة المُشاركات من الإناث اللواتي تعرضن للتحرش 52%، بينما تعرض 2% من الذكور للتحرش، في حين أبلغ 59% من مجموع المشاركين والمشاركات أنهم(ن) لم يتعرضوا(ن) للتحرش الجنسي أبداً.

كما تبيّن أن 21% من مجموع المُشاركين والمُشاركات في العينة (26 من أصل 127)، 92% منهم من الإناث (أي 24 من أصل 26) سبق أن تعرضن للتحرش الجنسي من شخص واحد على الأقل في مكان العمل. واتضح أن 20% من المُشاركين والمُشاركات في العينة (أي 27 من أصل 127)، 72% منهن نساء، سبق أن سمعوا(ن) شهادات زميلات أخريات تعرّضن لتحرّش أو ابتزاز جنسي في العمل - سواء داخل المؤسسة الإعلامية التي يعملن فيها أو خلال التغطيات الميدانية - كما يظهر في الرسم أدناه.

التحرش الجنسي خلال تأدية الواجب المهني

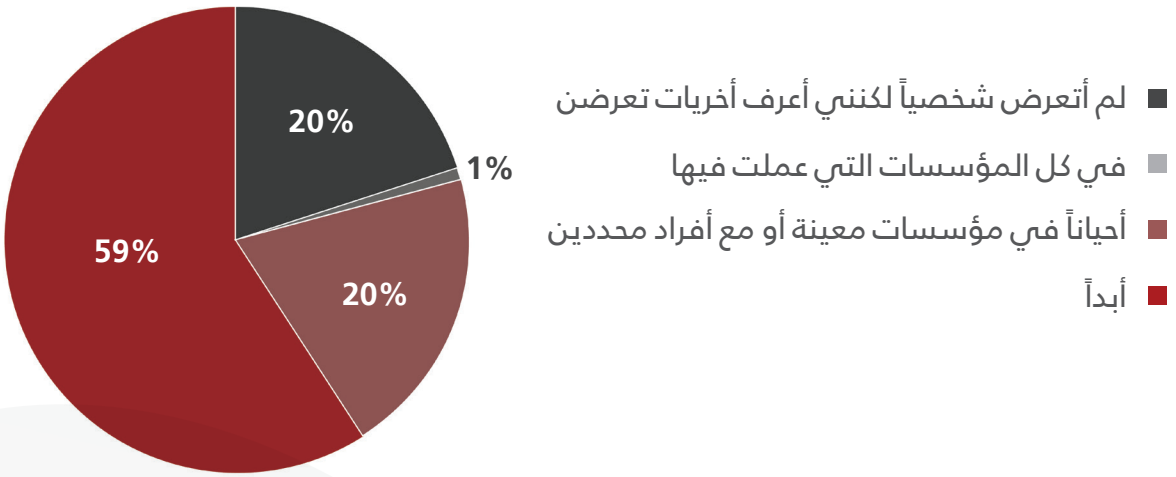

لا تَجنح تجارب المُشاركات في هذه الدراسة عن الاتجاهات العالمّية والمحليّة في المجال نفسه، إضافة إلى أنّ شهادات عدد من الصحافيات اللواتي قابلنهنّ لغرض البحث كشفت واقعاً مُرعِباً بتفاصيله. أدناه أبرز المخرجات في هذا المنحى.

النمط - مهنة إقصائية للنساء

تؤشّر التجارب التي شاركتها الصحافيات في إطار هذه الدراسة، إلى أنّ المجال الإعلامي في لبنان بيئة مُعادية ومنفّرة للنساء، وتالياً، مقصية لهن؛ سيّما مع انتشار وتعميم "ثقافة المصادر24"، التي ترسّخ أوّلاً علاقات سلطة غير سويّة، غالباً ما تضع الصحافيين - وبشكل خاص الصحافيات - في الموقع الأضعف، وتحت رحمة الشخص السياسي أو الأمني أو صاحب السلطة (والمعلومة)؛ وثانياً والأهم، فإن "ثقافة المصادر" تحتّم علاقة "إيجابية" أو "ودودة" بين الصحافي(ة) ومصدره(ا) للمعلومات السياسية أو الأمنية وذلك لضمان حصوله(ا) على المعلومة. تسهّل هذه العلاقة السلطوية غير السويّة، أشكال الانتهاكات والتعديات كافة، من تحرّش جنسي إلى ابتزاز بغرض الحصول على علاقة عاطفية أو جنسية. لا يعني ذلك أنّ النساء لا يخترن هذه المهنة أو يستصعبنها، فالنساء يُقبلن بكثافة إلى كليّات الإعلام وبأعداد كبيرة إلى المؤسسات الإعلامية حيث يعملن كمحرّرات ومُراسلات وفي مواقع تمنحهنّ غالباً قدرة محدودة ومتدنية على التأثير بالقرار. حيث أن أعدادهن تتراجع تدريجياً كلّما اقتربن من رأس الهرم ومن المناصب الإدارية ودوائر اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية.

في "التقرير العالمي لحالة النساء في الإعلام الإخباري"، الصادر عن مؤسسة الإعلام الدوّلية للمرأة (IWMF) عام 2011، والهادف إلى استكشاف أوضاع النساء الوظيفية في المجال الصحافي حول العالم، تمّت مراجعة عدد من وسائل الإعلام في عدد من الدول، من بينها 7 وسائل إعلام من لبنان: 3 إذاعات، قناتي تلفزيون وصحيفتين[25]. على أثر هذا التقرير، صدرت دراسة فكّك خلالها كلّ من جاد ملكي وسارة ملّاط من قسم فنون الإعلام والتواصل في الجامعة اللبنانية الأميركية، هذه الظاهرة الخطيرة البارزة في المجال الإعلامي في لبنان[26]. وبالرغم من محدودية العينة المدروسة في التقرير العالمي (7 وسائل إعلام في لبنان) إلا أنه يمكن اعتبار الأرقام الصادرة عنه نقطة انطلاق لتحليل واقع النساء في القطاع الإعلامي. تبّين من التقرير أن عدد الرجال الموّظفين في وسائل الإعلام اللبنانية، يُساوي ضعف عدد النساء الموّظفات (250 امرأة مقابل 564 رجلاً، من أصل 800 موّظف وموّظفة في الوسائل السبع)[27]. اللافت أنه في حين تساوي نسبة الموّظفات أقل من نصف نسبة الموّظفين في المؤسسات الإعلامية، تخّرج كليّات الصحافة والإعلام في لبنان أربع طالبات صحافة مقابل كل طالب – أي أن عدد الخريجات من النساء من كليّات الصحافة يساوي أربعة أضعاف عدد الخريجين من الرجال[28]. بالرغم من أن سيطرة الذكور ظاهرة ومتفشيّة في غرف التحرير على اختلاف الرتب والمستويات الوظيفية في المؤسسات المُشاركة في "التقرير العالمي"، إلا أن التفاوت بين النساء والرجال في المراكز الإدارية العليا هو الأكثر وضوحاً وعمقاً، إذ إن تمثيل النساء في مراكز "الحوكمة" في المؤسسة يُساوي حوالي 15% وفي "المناصب الإدارية من الدرجة الأولى" نحو 22%. وعليه، فالنساء لا يكنّ غالباً منخرطات في مسارات تحديد السياسات واتخاذ القرارات التحريرية أو السياسية

في هذه المؤسسات، مع أنهنّ معنيّات بتبعات هذه القرارات والسياسات. يتجلى هذا الواقع عند مقارنة التوزيع الجندري بين غرف التحرير التي تديرها وترأسها نساء وتلك التي يُهيمن عليها الرجال. تطرقت دراسة ملكي وملاط إلى السقف الزجاجي (عبارة تُستخدم للدلالة على حواجز مصطنعة تمنع المرأة والأقليات من الترقية إلى مناصب إدارية وتنفيذية) الذي يُثبّت الصحافيات في المؤسسات الإعلامية اللبنانية عند مستويات وظيفية محددة ويُعيق تقدّمهن. يبدو أن تقدّم النساء وترقياتهن الوظيفية في المجال الإعلامي تتوّقف عند مستوى الـ"senior"، حيث نسب النساء هي الأقرب من نسب الرجال (بمعدل 43%). إلا أن أعداد النساء وتمثيلهن يتناقص مع التقدم في السلم الوظيفي – حيث بالكاد تبلغ نسبتهن 36% في الإدارة المتوسطة وتلامس 30% في "الإدارة العليا"، حيث تُتّخذ القرارات التحريرية وتتّخذ الأخبار والتقارير شكلها[29].

وبالفعل، فإن نظرة سريعة إلى دوائر القرار في غالبية المؤسسات الإعلامية في لبنان – باستثناء قناة "الجديد" التي تدير غرفة تحريرها امرأة، والمنصّات الإلكترونية التي انطلقت في السنوات الخمس الأخيرة مثل موقع "درج" الذي أسّسته وتُديره نساء ومنصة "مصدر عام" – تؤكد أن "السقف الزجاجي" هذا مثبّت فوق رؤوس الصحافيات، ويتعذر كسره أو خرقه في السواد الأعظم من المؤسسات الإعلامية التقليدية في البلاد. وتالياً، يبدو أن الصحافيات يتمّ إرغامهنّ على الخروج تدريجياً من الوسط الإعلامي في مسارهنّ بين التخرّج من كليات الإعلام واحتمال الوصول إلى منصب إداري مؤثّر في القرار المؤسساتي في وسيلة إعلامية محددة. وذلك ليس فقط بسبب ذكورية القطاع الإعلامي وتفضيلات المؤسسات الإعلامية - التي تعود ملكية غالبيتها لعائلات سياسية - إنما أيضاً بسبب رمي الأعباء والواجبات الرعائية كافة على كاهلهنّ، مما يدفعهنّ خارج سوق العمل لعدد من السنوات بفعل الإنجاب ورعاية العائلة.

لا ينفصل الإبعاد والإقصاء المُمنهج للنساء في المجال الإعلامي عن وضعهن في سائر مجالات الشأن العام من السياسة الى الإدارة، حيث الثقافة الذكورية الطاغية لا تزال تعتبر هذه المجالات حكراً على الرجال ووجود النساء فيها غريب وغير مألوف، وتستمر في حصرهنّ في دورهن التقليدي الرعائي. الثقافة الذكورية داخل المؤسسات الإعلامية التقليدية - حتى في الحالات النادرة التي تكون فيها المديرة امرأة - تُشكّل نهجاً تعتمده المؤسسة في التعامل مع كوادرها البشرية والمحتوى الذي تقدمه، وتعزّز استحقاق الرجال - سيما أصحاب السلطة منهم - وحظوتهم وأحقيتهم بالفرص والمساحة داخل المؤسسة (وخارجها) على حساب النساء.

تتوقف إحدى الصحافيات المُقابَلات في سياق هذه الدراسة، خلال الحديث عن تجربتها في مؤسسة إعلام مكتوب، عند المقاومة الشَرِسة من قبل الإدارة لاختيار تعيين مديرة تحرير، وحتى مديرة قسم في المؤسسة التي كانت فيها. وفق شهادتها، فإن صحافية ذات خبرة طويلة جداً في أحد أقسام المؤسسة، "لم تتم ترقيتها لرئاسة القسم بالرغم من سنّها المتقدّم وخبرتها، لأنّها امرأة". وفيما لم تتبنّ الإدارة هذا السبب جهاراً، إلّا أنّه كان سرّ المؤسسة المُعلَن. الأمر عينه حصل مع الصحافية نفسها، في مؤسسة ثانية، "حيث وقع خلاف كبير داخل المؤسسة عقب الحديث عن احتمال تعييني كرئيسة قسم، لاسيما وأنّني لستُ محسوبة على أحد". تؤكد الصحافية "يومها، امتعض زميل لي في القسم من أنّ امرأة ستكون مسؤولة عنه، فدَعمه زملاؤنا الذكور وضغطوا

على المدير المسؤول ليغيّر رأيه بتعييني. وفي سيناريو متكرر للغاية، حاول المدير المسؤول استغلال سلطته ليَعدني بتعييني في المنصب مقابل علاقة عاطفية. وحين رفضتُ، تمّ تعيين زميلي في رئاسة القسم"، بحسب الصحافية التي قابلناها لغرض البحث.

في الوسط الإعلامي، يجد الإقصاء المُمنهج للنساء عوامل مُساعدة عديدة – هي غالباً من مخلّفات الثقافة الذكورية - مُتغلغلة في المؤسسات الإعلامية وفي الوسط السياسي المُحيط. أبرز هذه العوامل، الصورة النمطية للصحافية والتي - بحسب تجارب عدد من المُقابَلات في سياق هذه الدراسة - تسمح لعدد كبير من "المصادر" الأمنية والسياسية، التي تسعى الصحافية الى التشبيك معها للحصول على معلومة بالتمادي مع الصحافيات، واستغلال حاجتهن للمعلومة وابتزازهن ضمن ميزان قوى يميل لصالح المصادر نفسها. يتحدث عدد من الصحافيات المُقابَلات، عن الصورة النمطية التي ترافق النساء في المجال الصحافي والتي تربط عملهن في المجال بصفات مثل "سهلة، لعوب ومستعدة لأي شيء مقابل الخبر"[30]. هذا العامل لا يُبرز فقط سيطرة الذكورية على العقل السياسي والأمني في لبنان، بل يظهر بشكل فاقع أحد مظاهر استغلال السلطة والمنصب.

تتحدث إحدى المُراسلات المشارِكات في هذه الدراسة عن لائحة وضعتها لمؤسستها من سبع سياسيين - على الأقل - من الصفّ الأول، كانت اتخذت القرار بمقاطعتهم. تحدد المراسلة أسباب المقاطعة: أحد السياسيين تحرّش بها وثابر على التوّدد لها مراراً، سياسي آخر عرض عليها سفرات وهدايا مقابل علاقة عاطفية وجنسية، سياسي ثالث أرسل لها مقاطع فيديو إباحيّة على هاتفها الخاص بعد مقابلة معه، سياسي رابع علّق على شكلها وثيابها أثناء مقابلة رسمّية كان يفترض أن تكون جزءاً من تقرير، وخامس لحق بها وحاول الدخول إلى غرفتها في الفندق خلال تغطيتها لزيارة سياسيّة رسميّة خارج البلاد في بداية مسارها المهني. وما زال هذا السياسي يلمح إليها علناً في كل مرة يراها في مؤتمر صحافي أو مناسبة رسمية.
الجدير بالذكر أنّ السياسيين المُشار إليهم، لا يخجلون من مخابرة المؤسسات الإعلامية لطلب مُراسِلات محددات لتغطية مؤتمراتهم الصحافية وأنشطتهم. وعليه، كانت تطلب الصحافية المشاركة في البحث من إدارة مؤسستها ألّا تغطّي أياً من أنشطة السياسيين السبعة على لائحتها، وكانت مؤسستها عندها تبادر إلى إرسال بديل عنها كحلّ من دون أن تقوم بأي خطوة تجاه أيّ من السياسيين المُتحرّشين حتى بعد أن أخبرتهم المُراسلة بالموقف الذي حصل خلال السفرة الرسمّية، لاسيما وأن هذه السفرة كانت الأولى لها مع المؤسسة وفي مسارها المهني. لم تقتصر ردة فعل المؤسسة يومها على عدم التحريك ساكنٍ تجاه المُعتدي، بل ذهبت إلى حدّ الاستخفاف بالموضوع والمزاح فيه وتحويله إلى مادّة للسخرية والضحك في غرفة التحرير. ومع تكاثر السياسيين المُتحرّشين وبالتالي المُقاطَعين، وجدت المُشاركة نفسها مُبعدة تماماً عن الصحافة السياسية بعد أن بدأت مصادرها بالامتناع عن مدّها بالمعلومات على خلفية رفضها لعروض لائحة طويلة من السياسيين، فتوقفت عن العمل على التقارير السياسية لفترة طويلة. ولكن بعد مدة، استعاضت عن السياسيين بصحافيين وخبراء، واستطاعت على حدّ قولها إكمال العمل في الصحافة السياسية من دون اللجوء إلى السياسيين ومن دون التواصل المباشر معهم.

"هربتُ من السياسة إلى الثقافة لأرتاح"

(صحافية في مؤسسة إعلامية عربية)

"لدي شعور متواصل بعدم الأمان وهذا مؤذٍ للغاية، إلى حد يُثير القلق. فإن كنت أقف في مصعد مع شخص أبدأ بتخيّل مواقف بشعة. تعرضت للكثير من الانتهاكات، لدرجة بدأت بالتساؤل إن كانوا جميعهم هكذا".

(مراسلة في مؤسسة إعلامية محلّية)

عامل ثانٍ ساهم في إقصاء النساء المُمنهج عن المجال الإعلامي، هو غياب المحاسبة داخل المؤسسة. فمن جهة، وحسب ما تُبرز دراسة ملكي وملّاط، لا تملك أي مؤسسة إعلامية تقليدية محليّة في لبنان سياسة تحمي موظفاتها والفئات الأكثر هشاشة من التحرّش الجنسي أو التنمّر، أو ترعى العلاقات والنزاعات بين الموظفين والموظفات داخل المؤسسة. كما يُلحظ غياب تام لأي شرعة حقوق أو مدونة سلوك في غرف تحرير المؤسسات الإعلامية المحليّة التقليدية.
يحللّ أحد الصحافيين المُشاركين في الدراسة هذا الواقع، ويُعيده إلى "حداثة قطاع الإعلام في لبنان، ونشأته المشّوهة، وبالتالي فمن المتوُقع ألّا نجد أعرافاً وأخلاقيات راسخة في المجال. إنّ أخلاق المؤسسات ومديريها تنتج عن تراكم، وبما أن القطاع يافع وحديث، فلا تراكم يُذكر". إن "الأخلاقيات المعدومة" في قطاع المرئي والمسموع تحديداً، بحسب الصحافي المُشارك بالبحث، نتجت عن "مزيج من ممارسات ورثها المجال من زمن الاحتلال السوري من جهة، وسيطرة أفراد وعائلات وجهات من خارج الاختصاص والخبرة الصحافية على الحيّز الإعلامي من جهة ثانية".

"أنا بصدد الانتقال إلى مؤسسة إعلامية مختلفة، وقّعت إلى جانب عقد العمل، على مدوّنة سلوك من 60 صفحة، لا تتحدث عن منع أي تنمّر وحسب، بل عن كيف لو مازحت مرّة أحد الزملاء أو الزميلات واعتبر(ت) المزحة تنمّراً أو تحرشاً، أُطرد فوراً من عملي. لكن في لبنان، نحن بحاجة إلى سياسة لتنبيه الناس ألّا تتنمّر على الأقل".

(مراسلة في مؤسسة إعلامية محلّية)

تحليل

تحليل الأنماط في المناحي الثلاثة أعلاه يُحيلنا إلى تشخيص حالة القطاع الإعلامي في لبنان، لوضع هذه المخرجات في سياقها وفهمها، ويُبرز استنتاجات جديرة بالاهتمام.

1- تشوّه بنيوي ولّاد للأزمات

ثمة تشوّه بنيوي في تأسيس الإعلام اللبناني، لا سيما في انطلاقته ما بعد الحرب الأهلية. على الرغم من أن حقبة ما قبل الحرب اتسمت بالغنى والتنوّع لا سيما في الصحافة اللبنانية المكتوبة، إلا أن الاستثمار والاهتمام السياسي الإقليمي، بالإضافة إلى إخضاع الإعلام لسلطة الأجهزة الأمنية

ورقابة الدولة سرعان ما قوّض فعاليته، ووسّع هامش تحكّم السلطات المحليّة والإقليمية به. أمّا الإعلام المرئي، وبالرغم من انطلاقته في لبنان في خمسينيات القرن الماضي، إلّا أن تفاعله بحقبة الحرب، ثم ارتباط صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي نظمّه عام 1994 ورسّخ تركيبته وأسسه الطائفية، بـ"لحظة إرهاب أمني كبير جداً بعد انفجار كنيسة سيدة النجاة"، حسب تعبير أحد الصحافيين الذين قابلناهم في معرض الدراسة، حكم عليه بأن يبقى ساحة الصراع السياسي-الطائفي. بعد أن انتقلت الحرب من خطوط التماس والجبهات إلى المؤسسات الإعلامية والشاشات في تسعينيات القرن الماضي، أكمل عدد من المؤسسات الإعلامية مساره باتّباع الخط الذي انطلق على أساسه. لذلك، بحسب تحليل الصحافي المذكور، إن "العلاقة بين العامل(ة) في المؤسسة - الذي يُعتبر عنصراً على الجبهة الإعلامية - والإدارة، مشوّهة لأنّ النشأة مشوّهة". تابعت المؤسسات مسارها على هذا النحو حتى عام 2005، حين ارتأت تلوين رسالتها الحزبية ببعض الهامش للرأي الآخر، الذي بدا جذاباً وأكثر قدرة على الوصول للجماهير، و"بات الرأي الآخر وسيلة ذكية لتغليف الرسالة الفئوية والطائفية".

> **"هذه المؤسسات بدأت فعلياً كمؤسسات ميليشياوية حزبية، لا زملاء فيها، بل عناصر حزبية"**
>
> (صحافي ومحلل سياسي)

أنتج هذا التشوّه البنيوي لقطاع الإعلام - المرئي تحديداً، أزمات متشعبة وتداعيات أثرت أولاً وبشكل أساسي على الصحافيين والصحافيات العاملين والعاملات في المؤسسات الإعلامية حالياً. أبرز هذه الأزمات، هي:

مساكنة المال، الأعمال والسياسية في القطاع الإعلامي

سمّى أحد الصحافيين الذين قابَلناهم الأزمة الناتجة عن التشوّه في بنية القطاع الصحافي بـ "المساكنة بين الإعلام والسياسة" في القطاع الإعلامي. اجتمعت ثلاثة عوامل لتسهيل هذه المساكنة بحسب تحليله، هي أولاً، عوامل قانونية منبثقة عن طبيعة القوانين التي ترعى القطاع الإعلامي في لبنان والتي تشمل نواحٍ رقابية وتسمح للسياسيين بفرض واقع أو اعتماد الابتزاز لفرضه. وجود قانونين للإعلام في لبنان - قانون المطبوعات، وقانون المرئي والمسموع- لا يحظّر أي منهما على أصحاب المناصب السياسية من جميع الفئات امتلاك حصص في مؤسسات إعلامية، في جوّ دائم الاحتقان السياسي، يُساهم في فرض السياسة على الإعلام. أما العامل الثاني المتصل بالأول فهو عامل ملكية وسائل الإعلام، وبحسب مرصد ملكية وسائل الإعلام، فإن 43 من السياسيين- وزراء ونواب سابقين وحاليين وأصحاب مناصب سياسية رفيعة - يملكون حصصاً في مؤسسات إعلامية يغطيها المرصد[31]، منهم مثلاً رئيس جمهورية سابق، ورؤساء حكومات سابقين ورئيس مجلس النواب الحالي[32]. من غير المُستغرب أن ملكية هذه المؤسسات تتركّز بشكل أساسي في عدد محصور من العائلات السياسيّة المالكة لشركات تجارية باستثمارات (وأرباح) ضخمة، وهي 12 عائلة: توينى، الحريري،

عون، ميقاتي، فارس، المرّ، الخيّاط، الضاهر، سلام، سعد، الخازن، إده وفرعون. أمّا العامل الثالث فهو العنف وقدرة الأطراف السياسية على الأذى المعنوي والجسدي، مع إمكانية استخدام العنف.

"انا الآن محاصر مهنياً وليس أمامي خيارات، مثل معظم الصحافيين، لأن المؤسسات اليوم مقسمة على أساس دول والانتقال من مكان إلى آخر ليس سهلاً. (...) عندي هاجس دائم أنه في حال استقلت ماذا سأفعل؟ القلق السياسي حاضر دائماً لأنه في كل مرحلة ثمة اصطدام مع المؤسسة التي أعمل بها، هذا مرتبط بالمال السياسي حكماً. لا خيارات لدي سوى التوجه نحو العمل الحر".

(مُراسل في مؤسسة إعلامية عربيّة)

فيما يقرّ معظم المشاركين والمشاركات في هذه الدراسة بوجود هذه المساكنة، إلا انه واستناداً الى شهادات عدد كبير منهم(ن)، يظهر أننا أمام نوع إضافي من المساكنة، هو المساكنة المُعلنة بين الإعلام وعالم الأعمال، وليس فقط السياسة. إن تداخل الأعمال والمصالح الماليّة واضح في قرارات المؤسسات الإعلامية المتعلقة بالمحتوى الذي تطرحه وزوايا معالجتها للقضايا وما تختار التركيز عليه وما تختار محوه من المحتوى المطروح، لاسيما في قضية المعارك المفتوحة مع المصارف ومصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة في السنوات الأخيرة.
مهدّ لهذه المساكنة مع عالم الأعمال، التداخل الفاضح بين رأس المال والتمويل من جهة، والسياسة من جهة ثانية. إذ إن الداخلين إلى الساحة السياسية والمتربّعين في وسطها، من باب المال والأعمال، باتوا ظواهر عادية ومقبولة. وهكذا، فإن تداخل السياسة والإعلام يوّلد تداخلاً بين الإعلام والأعمال. أصحاب المؤسسات الإعلامية من آل خياط الى آل الضاهر وآل المرّ لا يعتاشون من وسائل الإعلام التي يملكونها، بل من شركاتهم التجاريّة وأعمالهم في لبنان وخارجه.

من المفيد هنا، استعراض توّسع العائلات المالكة للمؤسسات والشركات الإعلامية في عالم الأعمال. يملك آل خياط، الى جانب 58% من الأسهم في قناة الجديد، "مجموعة تحسين خياط"، وهي شركة ناشطة في مجال النشر، والطباعة، والتوزيع، والإعلام، وإنتاج الطاقة، والنفط والغاز، والهندسة، والخدمات الترفيهية والفندقية، في لبنان، وقطر، والعراق، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتّحدة.
كما يُدير آل ميقاتي شركتي "M1 Group" الاستثمارية و"إنفستكوم" (Investcom) التي انخرطت في بيع الهواتف العاملة بالأقمار الصناعية خلال الحرب الأهلية، قبل أن تتوسّع أعمالها لتشمل بناء أبراج الهواتف الخليوية في دول أفريقية عدّة. من خلال "إنفستكوم"، تستحوذ عائلة الميقاتي على 4% من أسهم "المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال"، وموقع "لبنان 24" (Lebanon24) الإخباري. وتُشارك مجموعة "M1" أيضاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، وفي قطاع العقارات، والطائرات التجارية، ومتاجر التجزئة الخاصة بخطوط الطيران،

والعلامات التجارية في قطاع الألبسة، مثل "فاسونابل" (Façonnable) و"بي بي جينز" (Pepe Jeans) و"هاكيت لندن" (Hackett London)، كما لها أسهم في بنك عودة.
يُساهم آل الحريري في وسائل إعلامية عدة، إما بشكل مباشر او من خلال شركات وسيطة يملكونها. كما يُساهمون في صحيفة النهار من خلال شركة المال للاستثمار ش.م.ل.، وصحيفة وتلفزيون المستقبل بشكلٍ مباشر، وإذاعة الشرق من خلال شركة "ويف القابضة" (Wave Holding)، وصحيفة "دايلي ستار" من خلال "دي.إس. القابضة" (D.S. Holding) وشركة Millennium Development. كما يملك آل الحريري إذاعة الشرق الكائنة في باريس والتي تبث في فرنسا. إضافة إلى الإمبراطورية الإعلامية، كانت العائلة تملك "سعودي أوجيه" (قبل تصفيتها)، وهي شركة مقاولات استخدمتها العائلة المالكة السعودية لتوظيف معظم استثماراتها المهمّة. كما تملك العائلة مجموعة غروب ميد (GroupMed) التي تدير بنك ميد في فروعه في لبنان، وقبرص وسويسرا. ذلك بالإضافة الى استحواذ أفراد العائلة على مناصب تنفيذية واستشارية واستثمارهم في شركات خدمات لوجستية ومصارف وإعلام اجتماعي وعقارات في كل منّ بيروت وعمان ونيويورك وباريس. ويذكر أن دخول رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري (اغتيل عام 2005) المعترك السياسي وصعود نجمه ترافق مع انطلاقة تلفزيون المستقبل - الذي كان يملكه، والذي كان يغطي جميع نشاطاته وفعالياته الانتخابية ويروّج لأجندته السياسية. وقد كان تلفزيون المستقبل عقب انطلاقته من أهم وسائل الإعلام وأكثرها ريادة وتجديداً من حيث اختيار البرامج والانتاجات.
أمّا عصام فارس (نائب سابق في البرلمان ونائب رؤساء حكومات سابقين) الذي يملك أسهماً في المؤسسة اللبنانية للإرسال، فيملك شركة الاستثمار "ويدج غروب" في ولاية تكساس الأميركية، الناشطة في قطاعات عدة، منها التصنيع والفنادق والشحن ومعالجة الأغذية والهندسة والبناء وخدمات القطاع النفطي والعقارات. ولها فروع في هولندا وفي لبنان لإدارة استثمارات الشركة غير الأميركية. كما لفارس مساهمات ونفوذ في مؤسسات التعليم العالي، إذ أسس "معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية" في الجامعة الأميركية في بيروت، و "معهد عصام فارس للتكنولوجيا" في جامعة البلمند، و"مركز فارس" في جامعة تافتس.[33]

يحتّم عالم الأعمال على المستثمرين فيه شراكات في داخل البلاد وخارجها، وبما أن أصحاب المؤسسات الإعلامية آتون من خلفية الأعمال، تفرض عليهم شراكاتهم مع أفراد وجهات ومؤسسات، وأحياناً دول، مساومات تُترجم في المحتوى الذي يقدمونه على شاشات وصفحات مؤسساتهم الإعلامية في لبنان. ظهر ذلك في عدد من شهادات المشاركين والمشاركات في البحث، حيث أن القرار ببث تقرير أو نشر مقال من عدمه يتعلق بعلاقة المال بين صاحب المؤسسة والسياسي موضوع التقرير أو المَعني به. هذه العلاقة قد تدفع أيضاً، إلى فرض سياسة داخل المؤسسة لتلميع صورة سياسي معيّن أو التخفيف من حدة نقده بحسب عمق الاستثمار وحجمه. ولهذا اعتزم عدد من المُقابلين والمُقابلات الاستقالة من مؤسساتهم بسبب "فورة المال السياسي والانتخابي" على حدّ تعبير إحداهن[34].

"في إحدى المرات، عملت ليوم كامل على تقرير عن المصارف ورياض سلامة (حاكم مصرف لبنان)، فحاولوا إقناعي بتغيير مقاربتي، حتى أن صاحب المؤسسة اتصل بي شخصياً - رغم أنه لا يتدخّل عادة - محاولاً إقناعي بتغيير محتوى التقرير بحجة أنه تواصل مع سلامة وأن المحتوى خاطئ. فطلبت أن يُرمى التقرير وألّا يعبث به مراسل آخر. مؤسف أنني عملت ساعات طويلة على هذا التقرير ليؤخذ قرار بعدم بثّه. لكنني أفضّل ذلك، على أن أقبل بالعمل لخدمة سياسة إدارة المؤسسة ومصالح أصحابها الخاصّة"

(مراسلة في مؤسسة محليّة)

فوقية السياسيين

ثاني الأزمات التي أنتجها التشوّه البنيوي للقطاع الإعلامي في لبنان، هو استغلال السياسيين لسلطتهم لتطويع إرادة الصحافيين والتحكم بها، وتعاملهم الفوقي مع الجسم الإعلامي ككل. يتمثل هذا التعاطي في اشتراط غالبية السياسيين الحصول على الأسئلة مسبقاً، وفرض خطوط حمراء قبل الموافقة على إجراء المقابلة، فيما تضرب هذه الممارسة الهدف من المقابلات الصحافية، وتمسّ في أخلاقيات وقواعد المهنة. إلا أن هذه الممارسة تُعتبر إجراء معتمداً ومقبولاً لدى شريحة واسعة من الصحافيين والصحافيات، نتيجة اعتياد كلّ من الأطراف السياسية والجسم الصحافي على حدّ سواء لفكرة أن الأحزاب السياسية (أو نافذين مقربين لها) تملك معظم وسائل الإعلام التقليدية. من هنا، فإن الأطراف السياسية كافة تتعاطى مع الإعلامي باعتباره موظفاً لديها، يعتاش من أموالها. رسّخت ممارسات كهذه نظرة خاطئة لدى السياسيين، بأن لكل صحافي أو صحافية "مفتاح" - سواء بالمال والهدايا أو العلاقات العامة والدعوات إلى الموائد والمعلومات والمقابلات الحصرية - مما أدّى إلى تآكلٍ مستمر في أدبيات مهنة الصحافة ورسالتها لصالح نمط العلاقات العامّة الذي يفرز مجموعات من المحظيين والمحظيات في أوساط العاملين والعاملات في القطاع الإعلامي، وذلك بحسب القُرب من دوائر السياسيين ورجال الأعمال في البلاد. وعليه، بات نشر صور لصحافيين وصحافيات على موائد سياسيين "عادية ومقبولة"، بل ومدعاة "فخر" في بعض الأحيان.

وإذا كانت الأقطاب السياسية هي المسؤول الأول عن ترسيخ التعامل الدوني مع الصحافيين، فإنه لغرف التحرير في المؤسسات الإعلامية المرئية وتمسّكها بـ"ثقافة المصادر"[35] مساهمات كبيرة في تعزيز هذه المعاملة. فهذه المطابخ التحريرية مرتبطة بدورها بمصالح سياسية، **وتعزز العقلية السائدة التي تبدّي الحصول على الخبر والحفاظ على مصدره على أي اعتبارات أخرى، وهذه ثاني نتائج ما أسميناه التشوّه البنيوي للقطاع الإعلامي.** هذه الاستماتة المؤسّساتية للحصول على الخبر تسهّل على الأطراف السياسية التعامل مع الصحافيين والصحافيات كصناديق بريد لتسجيل المواقف في معارك سياسية أكبر من الصحافي(ة) المعني(ة). وهكذا، تحوّل هذه الثقافة المهنة تدريجيا الى مجرد قناة لإيصال الرسائل السياسية. لا تنتهي مسؤولية غرف التحرير عند هذا الحدّ، بل تتخطاه لتشمل الامتناع عن تصويب وتصحيح مسار الصحافيين

والصحافيات في عملية البحث عن المعلومة والخبر. ومع أن المؤسسة لا توصي الصحافي(ة) بالاعتماد على مصدر واحد للخبر، إلا أن آلية الوصول الى معلومات حساسة غالباً ما تكون مرتكزة على علاقة أحد الصحافيين(ات) الوطيدة بأمنيّ أو بمستشار واحد من الدائرة الضيّقة لأحد السياسيين. وأحياناً كثيرة تنتج هذه الآلية أخباراً خاطئة تضطر المؤسسة إلى العودة عنها لاحقا، ومع ذلك، نادراً ما تعمد المؤسسات وغرف تحريرها تحديداً الى مأسسة آلية وصول للمعلومات أكثر متانة ومهنية.

قالب من حرية لقلب من ارتهان

أما ثالث الأزمات التي أنتجها تشوّه القطاع البنيوي، فهو ظاهرة تحدثت عنها إحدى الصحافيات المُقابَلات في هذه الدراسة في معرض وصف واقع الإعلام اللبناني المكتوب، استنادا الى تجربتها في وسيلة إعلامية عربية لأكثر من عقد، سنسميها قالب من الحرية الزائفة لقلبٍ من الارتهان السياسي. بالرغم من تغنّي هذه المؤسسة الإعلامية الدائم بالحرية والديمقراطية وتنوّع الآراء داخلها، إلا أنه بالإجمال، كان النمط السائد داخلها في العقد الماضي، ترويجي-تسويقي أكثر ممّا كان رقابيّاً أو نضالياً أو نقدياً. وقد كان يُلحظ على صفحات الجرائد بشكل عام، الترويج الدائم لبعض السياسيين من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة الى مساعٍ صريحة لتلميع صفحات دول وأحزاب وأفراد. وهذا الواقع لا يعيدنا فقط الى المساكنة بين الإعلام والأعمال، إنما يثبّت أيضاً ارتهان الصحافة التقليدية في لبنان لسياسيين ودول وأطراف سياسية محلّية وإقليميّة متعددة، على الرغم من ادعاء المؤسسات مناصرة الحرّيات. ساد الطابع الترويجي أيضاً في أقسام الثقافة والنقد الفنّي، إذ كانت تلعب علاقات بعض الصحافيين(ات) الشخصية والاجتماعية الدور الأساسي في تقييمه لعمل فني أو أدبي ما.

> **"في المؤسسة التي عملت فيها، كان هناك أسماء مهمة جداً لكنها كانت مرتهنة لأناس كثر بالسياسة في لبنان وخارجه، ولاحقاً اكتشفنا أن ثمة صحافي يتقاضى أموالاً من ملك المغرب وآخر محسوب على القذافي وآخر على أمير كويتي. لم تكن صحافة حقيقة. كان الصحافي يتذاكى ويدّعي أنه مع الحريات، لكنه في الواقع "خزمتشي" والمؤسسة كلها كانت دكانة. كانت الإدارة تطعّم الفريق بأشخاص جديّين ومثقفين ومهنيين لتصنع منا واجهة خادعة لها، مثل أي حزب في البلد.**
>
> (صحافية في مؤسسة اعلامية عربية)

انعكس هذا الارتهان السياسي حتى في معايير التوظيف داخل بعض هذه المؤسسات. فيظهر أن عددا كبيرا من الكتاب والصحافيين والصحافيات داخل بعض هذه المؤسسات تمّ توظيفه بالواسطة؛ إمّا لأنهم أقرباء أحد السياسيين أو من دائرة أحدهم أو من المحسوبين على طرف سياسي. وفي هذا السياق، تبرز حجة قد تساعد على استخراج العِبر والتوصيات بما يختصّ بآفاق المهنة ومستقبلها، وهي عجز الأجيال السابقة والحالية من الصحافيين والصحافيات في الإعلام المكتوب عن مراكمة الرصيد المهني الكافي لبناء "نموذج صحافي

حقيقي غير زبائني استقصائي أو نقدي"، كما وصفته إحدى المُقابَلات. ولعل أبرز التحديات التي حالت دون خلق نموذج كهذا، هو عدم اهتمام الجمهور اللبناني إجمالا بالقراءة أو بشراء مادة مدفوعة لقراءتها، لاسيما في ظل قلة المواد الصحافية الاستقصائية و/أو النقدية التي تمّ إنتاجها في العقد الأخير.

> **"(...) بغض النظر عن أنهم أعطونا مساحة يسارية في "السفير" مثلا، ومساحة ليبرالية في "النهار" و"الحياة"، لكن لم يكن هناك شيء مؤسساتي في هذه المساحات، بل كانت أشبه بدكاكين"**
>
> (صحافية في مؤسسة اعلامية عربية)

المراسل كعنصرٍ على الجبهة مجرّد من الحقوق

بالتوازي مع التشوّه البنيوي للقطاع الإعلامي الذي نقل الحرب من الجبهات العسكرية إلى الجبهات الإعلاميّة نتيجة له، تُبين الأنماط في منحى الأمان الجسدي بشكل جلي تعامل المؤسسات الإعلامية مع المُراسل باعتباره عنصراً في هذه الحرب ومرابطاً على جبهة مؤسسته. يفيد تحليل أحد المشاركين في هذه الدراسة، بأنه كلما زاد الطابع الحزبي وضوحاً داخل مؤسسة إعلامية ما، زادت معه نسبة "العناصر الحزبيين الخادمين لجهازهم السياسي" عن طريق المؤسسة ومن ضمن طاقمها الصحافي. حتى لو لم يكن هؤلاء المراسلون حزبيين أو متحمسين لخط مؤسستهم السياسي، غير أنه يبدو أن نهج وعقلية المؤسسة في التعامل معهم تشبه الى حدّ بعيد تعامل القيادات الحزبية مع عناصرها، من حيث اعتبار وجودهم مسلّم به، وعدم الاكتراث بتحضيرهم لصعوبة وتحديات التغطية التالية، والتفكير بمصلحة المؤسسة وصورتها وعلاقاتها على حساب صحة العناصر وأمانهم(ن).

> **"في بدايات تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، وقبيل إعلان الرئيس الحريري استقالته، كان جمهور تابع لحزب الله وحركة أمل قد بدأ بإحراق الخيم في ساحة رياض الصلح (وسط بيروت)، فوقفت على سطح سيارة النقل المباشر التابعة للمؤسسة التي أعمل فيها. ركض باتجاهنا أحد المُهاجمين وهو يلوّح بقنينة تحوي مادة المازوت، ورمى بعضاً منها على السيارة. فكنت أمام خيارين إمّا البقاء على سطح السيارة والاحتراق معها، أو القفز عنها. فقفزت ولويت قدمي. في تلك اللحظة، وأمام هذين الخيارين، من كان سيحميني؟"**
>
> (مراسلة في مؤسسة محلّية)

إن الانتماء السياسي والحزبي على اختلافه للمؤسسات الإعلامية أو لأصحابها، ينعكس سلباً على عمل الصحافيين والصحافيات من حيث المهنية والحيادية وحرية الاختيار. يظهر ذلك من خلال شهادات المراسلين والمراسلات ممن قابلناهم(ن) في البحث. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات قد تكون متناقضة في الخط السياسي، إلا أنها تلتقي

في محاولتها إخضاع الصحافيين/ات لهذا الخط أو ذاك. ووفق مراسلة قابلناها، فإن إدارة مؤسستها قررت منع تغطية تظاهرات عام 2019 ليس حفاظاً على سلامتها بل دفاعاً عن صورة أحد السياسيين. فقد تعرضت المراسلة أثناء تغطية تظاهرات 17 تشرين الأول 2019، للمضايقات والإهانات والتهجّم عليها في الشارع بسبب عملها في مؤسسة إعلامية حزبية تابعة لسياسيين كان المتظاهرون يهاجمونهم. ومع أن المؤسسة تركت لطاقمها حرية الاختيار بشأن تغطية المظاهرات من عدمه، أصرت المراسلة مع مجموعة من زميلاتها على نقل الصورة من الشارع. تشير المراسلة إلى أنه لم يُعقد أي اجتماع داخلي أو إداري طوال تلك الفترة للتباحث بالانتهاكات التي كان طاقم المؤسسة يتعرض لها، ولم تكن إدارة المؤسسة تتواصل مع المراسلة للاطمئنان عليها بعد حوادث الضرب والتنمّر المتعددة، في ما عدا مديرها المُباشر. بعد فترة، صدر قرار بالتوّقف عن تغطية التظاهرات لسببين لا يتعلق أي منهما بسلامة المراسلات: الأول هو تفشّي فيروس كورونا، والثاني أن إرادة الحزب اقتضت إيقاف الشتائم بحق السياسي المعني على هواء محطته. بالأسلوب نفسه، تعاملت مؤسسة إعلامية مكتوبة مع أحد مراسليها ومصوّريها – سواء من حيث عدم تقدير جهوده وساعات عمله الطويلة، أو من حيث رفض مساندته في معاركه مع القوى الأمنية، أو من حيث رفض التعويض المادّي عليه لإصلاح كاميراه التي يستخدمها لالتقاط الصوّر للمؤسسة نفسها. تلتقي هاتان السرديتان عند نقطة أساسية ومفصلية وهي شعور المراسلة والمراسل في كلا المؤسستين بأن سلامتهما ليست أولوية، وبأنهما مُلزمان بتبنّي مواقف المؤسسة وتحمّل عواقبها كاملة لوحدهما.

"في عام 2015، قرّرت المؤسسة أن تصف "حزب الله" بالميليشيا في الأخبار التي تتناوله. صاروا يكتبون العبارة تحت الصوّر التي ألتقطها، غير آبهين إلى انعكاس هذا الأمر عليّ أو على سلامتي. لم يناقشوا الأمر معنا. كانت معظم تغطياتي حينها للانفجارات والحوادث في الضاحية الجنوبيّة وسواها من المناطق حيث يوجد مؤيدون لهذا الحزب. كان الناس ببساطة يربطون بيني وبين اختيار وصف الميليشيا. في حين أن المسألة ليست بيدي والقرار ليس لي"

(مُراسل في مؤسسة إعلامية محلّية)

تتقاطع مع هاتين السرديتين، مسألة شعور الصحافيين والصحافيات أنهم(ن) محرّكات تعمل في صالح الربح السريع لمؤسساتهم(ن)، سواء المالي أو الإعلامي أو السياسي أو المعنوي؛ فيما هم وهنّ يعانون أصلاً من سوء الرواتب وغياب التأمينات الصحية في مؤسساتهم. "لا يُنظر إلينا كبشر بل كأدوات منتجة للمال"، وفق إحدى المُشاركات في هذا البحث. إن توظيف الصحافيين/ات كأدوات في معارك متعددة الأوجه – كعناصر حزبيّة حيناً أو كصناديق بريد لرسائل سياسية أحيانا - يسلبهم(ن) القيمة المعنوية والتقدير لعملهم(ن). فلا تعود المهنة رسالة بالنسبة إليهم(ن) وتُصبح سلامتهم(ن) معرضة للخطر ليس لأجل المعلومة بالدرجة الأولى، بل لهدف مستتر في كثير من الأحيان هو تلميع صورة أصحاب النفوذ والمال وتالياً ربح مؤسساتهم.

"كنت في رسالة في إحدى تظاهرات انتفاضة 17 تشرين الأول 2019، وكانت قنابل الغاز المسيل للدموع تنهمر على رؤوسنا. كان الوضع خطيراً. في اليوم التالي، أخبرتني شقيقتي أن والدي كان مسمّراً أمام الشاشة ومنهاراً خوفاً على سلامتي. راودني شعور مرير، وتساءلت كيف لي أن أتسبب بهذا الهلع لوالدي؟ التغطيات قد تتسبب بالأذى النفسي لأهلنا، فمن يعوّض عليهم لو خسرونا؟".

(مُراسلة في مؤسسة اعلاميّة محلّية)

يُمكن الاستنتاج مما سبق ومن سرديات عدد من المشاركين والمشاركات، غياب العلاقات الصحيّة والصحيحة بين الصحافي العامل والمؤسسة الإعلامية، إذ إن الصحافيين والصحافيات نادراً ما يسألون عن حقوقهم(ن) وغالباً ما يجهلونها؛ في ظل ضبابية تخيّم على العلاقة مع المؤسسة. يجهل العاملون والعاملات في القطاع الإعلامي حقوقهم(ن) لأسباب عديدة، منها غياب التوعية والعمل النقابي الحقيقي وهيمنة أصحاب المؤسسات على النقابات ونفوذهم في دوائر القرار. إضافة إلى تغليب ثقافة المونة وردّ الجميل للمؤسسة أو صاحبها، في واقع يتقاطع مع وضع العديد من القطاعات العمالية في لبنان. على سبيل المثال، هيمن توصيف "قلة الوفاء ونكران الجميل" على الخطاب المضاد لاحتجاجات العمال والعاملات المصروفين والمصروفات تعسّفياً من قناة "المستقبل". وبدلاً من دعم المصروفين والمصروفات في المطالبة بمستحقاتهم(ن)، تكرر على لسان الإدارة وبعض الزملاء والزميلات تعبير "لحم أكتافكم من خيره" (في إشارة للرئيس سعد الحريري، مالك المؤسسة)، على حد تعبير أحد المُقابلين في هذا البحث. إن الثقافة الأبوية والتعاطي مع صاحب العمل كصاحب فضل على العمال والعاملات، واعتبار الوظيفة كخدمة عامة وليس كعمل مأجور يُرتّب حقوقاً وواجبات منظّمة بالقوانين، يحول دون حصول العامل(ة) على الحقوق كاملة. الأمر لا يختلف عند صحافيين وصحافيات شاركوا في هذا البحث ويعملون في مؤسسات إعلامية لا تحمل طابعاً حزبياً (مثل قناة "المستقبل")، حيث يسود بين عدد منهم(ن) مبدأ "الولاء" للمؤسسة و"التفّهم" لمُمارساتها المجحفة، بالرغم من الوضع المادي المزري في واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان.

"(...) بصراحة أنا أتفهم وضع المؤسسة. اتخذت القرار بعدم مغادرتها رغم الظروف الصعبة، لأنني أحبها ولدي وفاء لها، ولا أريد مغادرة البلاد"

(صحافي وباحث في الإعلام، في مؤسسة محلّية)

إن انتشار ثقافة الولاء بين الصحافيين ومؤسساتهم، يعود إلى غياب مفهوم العمل النقابي وعدم التأطير الواضح للعلاقات بين الأجراء وصاحب العمل وتغييب قيمة العمل الصحافي. ينتج من هذا الغياب، تعميم ثقافة إخضاع الصحافي عن طريق العاطفة من جهة، واعتماد خطاب فوقي في غالبية المؤسسات يُمنّن الصحافي بالوظيفة التي يشغلها من جهة ثانية. لاسيما في المؤسسات التي تدفع الرواتب بالدولار الأميركي خلال الأزمة، مما يفرض على الصحافي مساومات وتنازلات وتخفيض للسقف السياسي والمهني.

خلاصة

برز مفهوم الأمان كمحور أساسي في هذه الدراسة التي سعت إلى استكشاف حالة الصحافيين والصحافيات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان؛ وتفرّع إلى ثلاثة مناحٍ: الأول، هو منحى الأمان المعيشي – أي الحالة المعيشية للعاملين في القطاع من ناحية الرواتب والتقديمات الاجتماعية التي تؤمنها المؤسسات، خاصة مع الشح المالي في ظلّ الانهيار الاقتصادي، النقدي والاجتماعي. وقد طغى الشعور بانعدام الأمان المعيشي لدى غالبية المشاركين والمشاركات في هذه الدراسة.

الثاني هو منحى الأمان الجسدي، حيث ركّزت الدراسة على السلامة الجسدية عند تأدية الوظيفة، تحديداً من ناحية التدريب على السلامة الجسدية، وتأمين المستلزمات الوقائية الخاصة كالخُوذ والسترات الواقية، والمتابعة والتعويض المادّي والمعنوي. واتضح شعور غالبية المشاركين والمشاركات في هذا البحث بانعدام الأمان الجسدي خلال تأدية واجبهم(ن) المهني، مما يدفعهم(ن) إلى المبادرة شخصياً للحصول على تدريبات "البيئة العدائية" بغياب أي سياسات حمائية أو وقائية تبادر إليها مؤسساتهم(ن).

أما المنحى الثالث فهو منحى الأمان في العمل، وركّزت المقابلات والمجموعات المركّزة على التمييز و-أو الإقصاء داخل المؤسسات الإعلامية الذي تتعرض له الصحافيات بشكل خاص على أساس الجندر (النوع الاجتماعي)، مع ما يشمله ذلك من تحرش وابتزاز جنسي تتعرض له الصحافيات داخل المؤسسات وخارجها خلال تأدية عملهن. أظهرت شهادات المُشارِكات في البحث رؤيتهن لمجال عملهنّ على أنه مُقصٍ للنساء.

تبقى الأنماط في هذه الدراسة، قائمة على تحليلات استندت إلى مقابلات ومجموعات تركيز مع عيّنة محدودة من الصحافيين والصحافيات. لذا فإن هذا البحث يُمكن أن يُشكّل مقدمة أولية، على أن يتوسّع إلى دراسات متخصصة في كل منحى وأكثر شمولية من حيث العينة. كما أن المجال مفتوح لندوات ونقاشات مع المعنيين والمعنيّات للبناء على هذه النتائج أو دحضها وتصويبها.

من المُفيد أن نختم هذه الدراسة بسلسلة من التوصيات للجهات المعنيّة المختلفة، ومن بينها تجمع نقابة الصحافة البديلة، المنظمّات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية سيما المنصات الحديثة منها.

التوصيات

اولاً - في القانون

تبرز الحاجة إلى تبنّي سياسات إعلامية بديلة عن السياسات الحاليّة المرعية الإجراء. ثمة حاجة ملحّة للعمل على إقرار قانون يضمن حريّة الإعلام، ويحمي الصحافيين والصحافيات من الاستهداف السياسي والاستغلال كما يحمي حقهم(ن) بالتمثيل النقابي الصحيح باعتباره مدخلاً للدفاع عن المهنة وحقوق العاملين والعاملات فيها. على قانون الإعلام المطلوب أن يحدّ من قدرة السياسيين على التحكّم بوسائل الإعلام وفرض أجندتهم، عليها عبر الحدّ من نسبة الأسهم التي يُمكن أن يملكونها في أي مؤسسة إعلامية على سبيل المثال، كما يمنع الأطراف السياسية من ملاحقة الصحافيين تحت أي حجة. إلى ذلك، يجدر بتجمع نقابة الصحافة البديلة ووفقاً لمبادئ تأسيسه أن يحشد المنظمات الحقوقية والجهات المعنية الفاعلة للضغط من أجل إقرار قانون جديد وعصري يكفل الحريات الإعلامية، وأن تساند المنظمات المعنيّة هذا المسار ومن بينها مؤسسة "مهارات" التي سبق أن عملت على اقتراح قانون إعلام تمّ تشويهه في اللجان النيابية المشتركة ولا يزال عالقاً في لجنة الإدارة والعدل النيابية.

ثانياً - توصيات للجهات المختلفة

تجمع نقابة الصحافة البديلة

من أجل تمثيل العمال والعاملات في المجال الإعلامي، يتوجب على التجمع:
- جمع المزيد من البيانات حول واقع الشرائح المختلفة من الصحافيين والصحافيات وظروف عملهم(ن)، وذلك لاكتشاف فرص التدخل والتنظيم. إجراء المزيد من المسوحات يساعد التجمع في الاطلاع على ظروف عمل جميع العاملين والعاملات في المجال الإعلامي، بمن فيهم الإداريين والمصوّرين الصحافيين والمولّفين ومصمّمي الغرافيكس وسواهم، ودراسة كل فئة وظيفية بشكل منفصل للتعرّف على التحديات الخاصة بها وليُبنى على المعرفة خططاً للتدخل.
- التشبيك مع مبادرات وتجمعات عمّالية غير رسميّة مماثلة خارج لبنان - من المنطقة العربية والعالم- والسعي إلى تبادل الخبرات والدروس المُستفادة في مجال التنظيم العمالي في القطاع الإعلامي والمناصرة.

- وضع رزمة أولويات مطلبيّة للضغط بها على المؤسسات الإعلامية بهدف تحسين أوضاع العاملين والعاملات. من الأولويات المقترحة، إقرار آلية تكفل الخصوصية والسرية للتبليغ عن الانتهاكات بمختلف أشكالها، ولاسيما التحرش و-أو المضايقات والتمييز على أساس الجنس والنوع داخل المؤسسة الإعلامية وفي الميدان. أولوية ثانية يُمكن أن تضمها رزمة التجمع هي إلزامية تدريبات "البيئة العدائية" للمُراسلين والمراسلات والمصورين والمصورات بشكل أساسي.

- إنتاج مواد تعريفية وتوعوية بالتعاون مع المنظمات الحقوقية، تشمل الحقوق والواجبات في مكان العمل الإعلامي، وذلك لتعزيز ثقافة الحقوق بين أوساط العاملين والعاملات في المجال الصحافي، والتعريف بسبل الحماية القانونية.

المنظمات الحقوقية المحليّة والدوليّة

- تأمين الدعم القانوني والتقني لنقابة الصحافة البديلة يُمكّنها من النزاع على شرعية تمثيل العاملين والعاملات في المهن الإعلامية، بمواجهة النقابات الموجودة لاسيما نقابة المحررين المخطوفة والمفرّغة من قدرتها التمثيلية.
- تأمين الدعم القانوني والتقني لوسائل الإعلام والمنصات الإعلامية البديلة غير المحسوبة على أطراف سياسية إذ يَسهُل التعدّي عليها وملاحقتها قانونياً.

المؤسسات الإعلامية - المؤسسات والمنصّات الحديثة

- التكتّل لإنتاج شرعة موحدة لحقوق الموظفين والموظفات العاملين والعاملات في المؤسسات الإعلامية، تشتمل على حقوقهم(ن) كافة سواء داخل المؤسسات أو في الميدان.
- وضع آليات موحدة للتبليغ عن الانتهاكات المختلفة، من ضمنها التحرش الجنسي، وإقرار سياسات للتعاطي مع حالات الانتهاك على أساس الجنس والنوع سواء داخل مكان العمل أو في الميدان.

الهوامش

[1] Mental Health in Lebanon: A Right Requiring Urgent Intervention, Policy brief, LAU and the Arab Institute for Women, 2020.

[2] بعد العام 2011، لُحظ ازدياد بنسبة التمويل القطري في القطاع الإعلامي، بعد نشوء مؤسسات اعلامية ومنصّات متنوّعة بتمويل قطري مباشر.

[3] L. Trombetta, R. Renino, and C. Pinto, "Lebanon," Media Landscapes-Expert Analyses of the State of Media, n.d., https://medialandscapes.org/country/lebanon/ organisations/trade-unions

[4] Nabil Dajani,The Re-feudalization of the Public Sphere: Lebanese Television News Coverage and the Lebanese Political Process, Arab Media Society, june 2006.

[5] المرجع نفسه.

[6] اشارة هنا الى انّ ورود هذه النقطة هنا يأتي في سياق سرد السياق السياسي لواقع القطاع الإعلامي، وليس للتعبير عن ارادة بتدخل اكبر او دور رقابي أبرز للدولة في الشؤون الإعلامية في لبنان.

[7] للإطلاع على هذه المعلومات، مراجعة تقرير لورينزو ترومبيتيا عن واقع لبنان الإعلامي، للمركز الأوروبي للصحافة.

[8] Nabil Dajani, ibid.

[9] لمزيد من المعلومات، مراجعة مقال الباحث القانوني نزار صاغية حول قوانين الإعلام والرقابة على موقع مؤسسة هنريش بول

[10] للمزيد يرجى مراجعة موقع مرصد ملكية وسائل الإعلام.

[11] وردت هذه المعلومة في مقابلة مع احدى المصروفات من "دار الحياة".

[12] يرجى مراجعة موقع مرصد ملكية وسائل الإعلام.

[13] Salloukh, Bassel F., et al. The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon. Pluto Press, 2015. JSTOR.

[14] هذه الدراسة لن تتطرّق إلى الاعتداءات على الصحافيين لأسباب سياسية لأنّ دراسة أخرى لتجمّع الصحافة البديلة تتطرّق إلى ذلك.

[15] بعد العام 2011، لُحظ ازدياد بنسبة التمويل القطري في القطاع الإعلامي، بعد نشوء مؤسسات اعلامية ومنصّات متنوّعة بتمويل قطري مباشر.

[16] حصل عدد من الموّظفين والموّظفات في هذه المؤسسة على تعويضات من صندوق الضمان الاجتماعي، وثمة من رفع دعاوى خارج لبنان وربحها

[17] هذه الأرقام تقريبية تحاكي الأجور التي كان يتقاضاها العمال والعاملات بين عامى 2019 و 2021

[18] تُسمى المهنة اصطلاحياً، المونتاج

[19] Violence And Harassment Against Women In The News Media: A Global Picture, IWMF, INSI. https://www.iwmf.org/wp-content/uploads/2018/06/Violence-and-Harassment-against-Women-in-the-News-Media.pdf

[20] Free Press Unlimited, 2018. Gender-based violence against female journalists: A 'double attack' | Free Press Unlimited, Gender-based violence against female journalists: A 'double attack' | Free Press Unlimited

[21] Becky Gardiner (2018) "It's a terrible way to go to work:" what 70 million readers' comments on the Guardian revealed about hostility to women and minorities online, Feminist Media Studies, 18:4, 592-608, DOI: 10.1080/14680777.2018.1447334

[22] U.N Women, U.N Broadband Commission, 2015. Cyber Violence Against Women and Girls: A Worldwide Wake-Up Call.

[23] المعهد العربي للمرأة، الجامعة اللبنانية الأميركية، 2021. دراسة مقارنة عن العنف ضد المراسلين والمراسلات خلال احتجاجات عام 2019 في لبنان، https://aiw.lau.edu.lb/images/Journalists%20Study-Ara.pdf

[24] المصدر نفسه

[25] ثقافة المصادر هو تعبير ردّده معظم الصحافيين والصحافيات ممن تمّت مقابلتهم(ن)، وقد برَز إجماع بينهم(ن) على معناه. يُعنى بالمصادر، الأفراد الذين يملكون حصرية الوصول إلى معلومات دقيقة أو حسّاسة أمنية أو سياسية، وهم غالباً سياسيون أو مستشارون أو أمنيون برتب عالية و-أو مقرّبون من هؤلاء. أمّا ثقافة المصادر فهي أسلوب سائد ومهيمن في الأوساط الإعلامية والصحافية اللبنانية تضع هؤلاء الأفراد-المفاتيح فوق كلّ اعتبار، وذلك للحفاظ على العلاقة بهم وإرضاءهم ومدهم بالثقة مقابل المعلومات التي يقدمونها.

[26] Byerly, C. M. (2011). Global Report on the Status of Women in the News Media (Washington, DC: International Women's Media Foundation).

[27] Melki, J., Mallat, S. (2013). Lebanon: Women's Struggle for Gender Equality and Harassment-free Newsrooms. In: Byerly, C.M. (eds) The Palgrave International Handbook of Women and Journalism. Palgrave Macmillan, London. https://doi.org/10.1057/9781137273246_31

[28] المصدر نفسه

[29] Melki, J. (2009). 'Journalism and Media Studies in Lebanon'. Journalism Studies, 10(5): 672–690.

[30] Byerly, C. M. (2011). Global Report on the Status of Women in the News Media (Washington, DC: International Women's Media Foundation).

[31] ترددت هذه التعابير في أكثر من مقابلة

[32] ملكية وسائل الإعلام، مرصد ملكية وسائل الإعلام، http://lebanon.mom-rsf.org/ar/owners/ (Lime Flavour Berlin, n.d)

[33] رصَد مرصد ملكيّة وسائل الإعلام، 37 منصة إعلامّية بما في ذلك جميع المحطات التلفزيونية والإذاعية والمطبوعات اليومية المرخصة.

[34] ملكية وسائل الإعلام، مرصد ملكية وسائل الإعلام http://lebanon.mom-rsf.org/ar/owners

[35] تمّت المقابلات لهذه الدراسة في خريف وشتاء العام 2021، كانت التحضيرات والحملات للإنتخابات النيابية (آيار2022) على وشك ان تبدأ